



مبررات صنع السلام بطريقة أكثر شمولاً وفعالية في اليمن

تقرير الشرق الأوسط رقم 221 | 18 آذار/مارس 2021

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters

International Crisis Group

Avenue Louise 235 • 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38 • brussels@crisisgroup.org

Preventing War. Shaping Peace.

جدول المحتويات

المُلخَص التَّفِيزِي.....	i
I. مَقْدَمَة.....	1
II. إقْصَاء المَنَاصِرِين المَحَلِيِّين عَن بِنَاء السَّلَام.....	2
أ. غِيَاب مَلْحُوظ.....	2
ب. إِشْرَاك مَحْدُود فِي العَمَلِيَة الَّتِي تَرعَاهَا الأُمَم المَتَّحِدَة.....	4
III. مَزَايَا وَتَحْدِيَّات وَجُود دَرَجَة أَكْبَر مِن التَّشْمِيل.....	10
IV. نَحْو سَلَام شَامِل مَسْتَدَام.....	13
V. الخَلَاصَة.....	16
الملاحق	
أ. خَرِيطَة اليَمَن.....	17
ب. عَن مَجْمُوعَة الأَزْمَات الدُولِيَة.....	18
ج. تَقَارِير وَإِحَاطَات مَجْمُوعَة الأَزْمَات الدُولِيَة حَوْل الشَّرْق الأَوْسَط وَشَمَال أَفْرِيقِيَا مِنذ العَام 2018 .	19
د. مَجْلِس أَمْنَاء مَجْمُوعَة الأَزْمَات الدُولِيَة.....	21

الاستنتاجات الرئيسية

ما الجديد؟ تدخل حرب اليمن عامها السابع. وبدعم من الولايات المتحدة، تدفع الأمم المتحدة إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار والعودة إلى المفاوضات السياسية. وتعمل على جمع اثنين من الخصوم المتحاربين الرئيسيين: الحكومة والمتمردين الحوثيين. وتبقى مكونات مهمة، بما في ذلك النساء والمجتمع المدني، مستبعدة حالياً.

ما أهمية ذلك؟ تلعب النساء ومنظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في عمليات الوساطة المحلية وبناء السلام. وسيكون دعمها محورياً في دعم أي وقف لإطلاق النار وفي جهود تحقيق الاستقرار التي تليه. إن تركها خارج المفاوضات يقلص بشدة احتمالات تحقيق السلام على المدى البعيد، حتى لو اتفقت الأطراف المتحاربة على وقف لإطلاق النار.

ما الذي ينبغي فعله؟ سواء توصلت الأطراف المتحاربة أو لم تتوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار، فإن جهود صنع السلام التي تبذلها الأمم المتحدة بحاجة لإشراك لاعبين آخرين، بما في ذلك المجموعات النسائية الضالعة بعمق في بناء السلام على المستوى المحلي. يمكن للأمم المتحدة أن تحقق التشميل بفرض حصص على وفود الأطراف المتحاربة، مصحوبة بعملية موازية تربط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالمفاوضات السياسية.

المخلص التنفيذي

لقد منح انتخاب الرئيس الأميركي جو بايدن الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء حرب اليمن جرة دعم قوية. فقد جعل بايدن اليمن إحدى دعائم سياسة إدارته في الشرق الأوسط، ورمى بثقل واشنطن خلف جهود الأمم المتحدة المتعثرة للتوسط في وقف لإطلاق النار وإعادة إطلاق المفاوضات السياسية على المستوى الوطني. وتقف الحرب عند مفصل محوري؛ فالمتطرفين الحوثيين على أبواب مأرب، آخر معاقل القوات المتحالفة مع حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي. إن منع حدوث معركة للسيطرة على مدينة مأرب يتطلب بشكل عاجل وفقاً لإطلاق النار على مستوى البلاد. لكن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كان بوسع الدبلوماسية الأميركية التي أعيد تنشيطها إقناع الأطراف بوقف القتال. لكن بصرف النظر عما سيحدث في مأرب، فإن واشنطن والأمم المتحدة بحاجة لإعادة التفكير بالمقاربة الدولية لإنهاء الحرب، وخصوصاً المسألة الإشكالية المتعلقة بمن ينبغي أن يشارك في وقف إطلاق النار على مستوى البلاد وفي المفاوضات السياسية على المستوى الوطني أيضاً. ومن أجل تحسين آفاق التوصل إلى هدنة وإلى تسوية نهائية، ينبغي على الأمم المتحدة أن تقسح المجال ليس فقط لجملة أوسع من الفصائل المسلحة والسياسية، بل أيضاً لمجموعات النساء والمجتمع المدني التي تركت بصماتها على عمليات بناء السلام المحلية.

بنيت الجهود التي تقودها الأمم المتحدة حول إطار تم تبنينه جزئياً على افتراض أنه سيفضي إلى عودة سريعة إلى عملية سياسية شاملة، لكنه تحول بدلاً من ذلك إلى قيد شامل على عملية التشميل. فمع استمرار الحرب، أصبح واضحاً على نحو متزايد أن التفسيرات السائدة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 لعام 2015 قيّدت مبعوث الأمم المتحدة، مارتن غريفيث، على نحو غير مفيد بمفاوضات تجمع طرفين فقط لإنهاء القتال ووضع أسس نظام سياسي جديد، ومنحت السعودية سلطة فيتو ضمنية لكن قوية على المجرىات. إلا أن الاستمرار بحصر المفاوضات بالحكومة اليمنية والحوثيين (المعروفين أيضاً بأنصار الله) يعني عدم فهم الفرضية التي قام على أساسها التدخل الدبلوماسي المبكر للأمم المتحدة في اليمن، وهي إعادة البلاد إلى مفاوضات سياسية شاملة. كما أثبتت أيضاً أنها عقبة في وجه تحقيق السلام.

لا يمتلك الحوثيون وحكومة هادي احتكاراً للسلطة الصلبة في البلاد، ولا للسيطرة على الأرض ولا للشرعية السياسية في أوساط اليمنيين، كما توحى القراءات السائدة للقرار 2216. ما تزال حكومة هادي لا تحظى بالشعبية حتى بعد أن أدخل التعديل الوزاري المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب بالاستقلال تحت مظلتها في كانون الأول/ديسمبر 2020، في حين أن مكانة الحوثيين في المفاوضات تشكل منتجاً جانبياً لحقيقة أنهم سيطروا على الأرض بالقوة. لا يستطيع الحوثيون ولا حكومة هادي الادعاء بشكل قابل للتصديق بأنهم يمثلون كامل طيف المجموعات والمصالح التي حافظت على استمرار القتال وعلى حياة اليمنيين على حد سواء طوال الصراع، الذي يدخل الآن عامه السابع.

لقد تساءل اليمنيون غير المتحالفين مع الطرفين منذ وقت طويل عن الجهات المستفيدة من وقف إطلاق نار على مستوى البلاد ومن التسوية السياسية بينهما، وعن الغاية التي يحققها وقف إطلاق النار والعملية السياسية. ويتساءلون أيضاً لماذا يدعمون عملية يبدو من غير المرجح أن تعكس وجهات نظرهم في جوهر خلاصتها النهائية. العديد من المجموعات المسلحة التي تعارض الحوثيين تهدد بالاستمرار في القتال إذا فرضت قوى خارجية تسوية عليها تعتقد أنها ستمكن المتمردين. الدبلوماسيون العاملون على الملف اليمني، وشعوراً منهم بالإحباط حيال تعنت الطرفين الرئيسيين وبالقلق حيال مدى استدامة تسوية تتحقق بينهما، بدأوا بطرح أسئلة مماثلة بشأن إطار الأمم المتحدة.

لكن في حين أن إضافة جهات فاعلة سياسية ومسلحة أمر حيوي، فإنها قد لا تكون كافية. ولا شك بأن قبول المجموعات المسلحة سيكون ضرورياً لوقف القتال، لكن بناء السلام أمر مختلف كلياً. فالقوة، والنفوذ والشرعية المحلية في موزعة بشكل واسع في اليمن؛ وسيكون هناك حاجة لإشراك طيف واسع من اللاعبين لوضع حد نهائي للحرب. ولذلك لا ينبغي للتشميل أن يقتصر على أولئك الذين بدأوا الصراع وأذكوا نيرانه وحسب. فقد أصبحت المنظمات المحلية مدافعاً فعلاً ومؤثراً عن السلام والاستقرار طوال فترة الحرب. لقد قدمت المجموعات النسائية على نحو خاص مساهمات مهمة لتوفير الاستقرار الاجتماعي مع تداعي النسيج الاجتماعي للبلاد. فقد كان فهم النساء العميق للديناميكيات المحلية وتجربتهن العملية في الوساطة للتوصل إلى هدنات محلية، وإعادة فتح الطرقات وتحرير السجناء ذات قيمة كبيرة لعمل الأمم المتحدة حتى الآن. وستظل الأمم المتحدة بحاجة للاعتماد على معارف النساء في محاولاتها للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإطلاق مفاوضات سياسية على مستوى البلاد.

تتقبل الأمم المتحدة الحجج المقدمة دفاعاً عن درجة أوسع من المشاركة، لكنها تواجه معضلة. إذ يعمل غريفيث على دفع الحوثيين (الذين يسيطرون على العاصمة صنعاء وعلى جزء كبير من شمال غرب اليمن) وحكومة هادي التي تتخذ من عدن حالياً مقراً لها نحو وقف لإطلاق النار، وإجراءات بناء ثقة ومفاوضات سياسية. في هذه الأثناء، بدأ فريقه بالتخطيط لعملية تنفيذ وقف إطلاق النار ذاك ويتساءل عن الدور الذي

يمكن أن تلعبه فصائل سياسية ومسلحة أخرى وكذلك منظمات المجتمع المدني في المحافظة على وقف إطلاق النار. والجواب مهم لأن المجموعات المحلية والوطنية ستضع شروطاً على دعمها لوقف إطلاق النار، بما في ذلك على الأرجح المشاركة في العملية التي تقودها الأمم المتحدة. إلا أن الطرفين الرئيسيين والسعودية قاوموا حتى الآن أي اقتراح بتوسيع المفاوضات لتشمل طيفاً واسعاً من الفصائل السياسية والمسلحة، ناهيك عن مجموعات النساء ومنظمات المجتمع المدني. فالعدد القليل من النساء اللاتي حضرن المفاوضات التي قادتها الأمم المتحدة منذ بداية الحرب كن ممثلات رمزيات لم يُمنحن دوراً حقيقياً في المفاوضات.

كي تكون المفاوضات ذات مصداقية وكي يكون لها فرصة أكبر في النجاح ينبغي أن تشمل طيفاً أوسع من المشاركين. إذا شارك عدد أكبر من الأطراف اليمنية التي لها قواعد شعبية مهمة، بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، مباشرة في المفاوضات، فإن ذلك سيثبث الحوثيين والحكومة على حد سواء على التوصل إلى اتفاقات مع الأصدقاء والخصوم المحليين لتحسين قوتهم التفاوضية الإجمالية. بضغط من السعودية، بدأت الحكومة بالتحرك في هذا الاتجاه بضم المجلس الانتقالي الجنوبي إلى الحكومة في كانون الأول/ديسمبر. لكنها بحاجة إلى المضي أبعد من ذلك. فمن المهم أن تشرك بُناة السلام المحليين النافذين، والنساء على نحو خاص، الذين سيساعدون في توليد مشاركة محلية ضرورية بشكل ملح في العملية الجارية على المستوى الوطني.

حتى الآن، لم تجد الولايات المتحدة أن من المناسب الضغط على الرياض أو على حكومة هادي بشأن هذه القضية. لكنها قد تغير توجهها. إذ يمكن لتصعيد واشنطن لنشاطها الدبلوماسي في ظل إدارة بايدن أن يفضي إلى تحول في المقاربة الدولية لإنهاء الحرب، خصوصاً إذا لم يكن بالإمكان إعادة إحياء مبادرة وقف إطلاق النار التي طرحتها الأمم المتحدة، وحتى لو كان بالإمكان فعل ذلك. فيصرف النظر عما سيحدث في مأرب في الأيام والأسابيع القادمة – وقف لإطلاق النار، مأزق طويل أو هزيمة الحوثيين للقوات المتحالفة مع الحكومة – فإن الحرب، أو على نحو أكثر دقة سلسلة الصراعات التي تتكون منها، ستستمر في المستقبل المنظور. حتى لو تمكن الوسطاء من التوسط للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار لتفادي معركة للسيطرة على مأرب، فإن الحاجة ستستمر لمقاربة أكثر شمولاً لإنهاء الحرب وبناء السلام. ولدى الأمم المتحدة أصلاً خطط لإعادة فتح النقاش حول مثل هذه المقاربة، على الأرجح في ورشة عمل دولية تعقد مع الولايات المتحدة. إذا جرى هذا النقاش، وعندما يجري، ينبغي على المشاركين توسيع العملية بشكل كبير، بإضافة أكثر من بضعة فصائل سياسية ومسلحة معروفة.

ولهذا السبب، ينبغي على مبعوث الأمم المتحدة أن يطلب من مجلس الأمن أن يدعم صراحة الدعوة لتحديد حصة لمشاركة النساء وإشراك عدد أكبر من المجموعات في المحادثات المباشرة من خلال تفسير أوسع للقرار 2216، بصرف النظر عن حصيلة الأحداث في مأرب. وتتمثل إحدى طرق القيام بذلك، سواء صمد وقف إطلاق النار أم لا، في تأسيس عملية موازية توفر صلة مباشرة بين المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني من جهة والمداومات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، من جهة أخرى. في الحد الأدنى، ينبغي على الأمم المتحدة أن تصرّح بكيفية وتوقيت جعل العملية أكثر شمولاً. كما ينبغي على الأمم المتحدة أن تشرح أيضاً ماهية الآليات التي ستضعها لحماية حقوق النساء والمجموعات الأخرى المهمشة سياسياً سواء الآن أو في يمن ما بعد الصراع. كما ينبغي على المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الأحزاب السياسية والمجموعات الفرعية مثل القبائل والسلطات المحلية، والتي تشعر بأنها استبعدت عن الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لبناء السلام، أن تغتنم الفرصة للضغط كي يتم إشراكها بشكل ذي معنى. دون فعل ذلك، فإن آفاق النجاح النهائي لأي اتفاق ستتقلص بشكل كبير.

صنعاء/عدن/عمان/القاهرة/بروكسل 18 آذار/مارس 2021

مبشرات إطلاق عملية سلام أكثر شمولاً وفعالية في اليمن

I. مقدمة

يمكن للتحويلات السياسية التي جرت في الولايات المتحدة أن تعيد إحياء الجهود الدولية لإنهاء حرب اليمن التي أكملت عامها السادس. لقد كان اليمن في محور أول خطاب رئيسي بشأن السياسات ألقاه الرئيس جو بايدن في 4 شباط/فبراير. وقال فيه إنه سبلغي تصنيف إدارة ترامب في لحظاتها الأخيرة للحوثيين على أنهم إرهابيين، وأعلن تعيين مبعوث خاص أميركي جديد لليمن، ووعد بتجديد التركيز على الدبلوماسية التي تقودها الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه إنهاء "الدعم الهجومي" للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، بما في ذلك بيع صواريخ أميركية دقيقة التوجيه للرياض. وبفعله ذلك، أنهى ست سنوات من السياسة الأميركية الغامضة حيال اليمن، مشيراً بالقول والفعل إلى أن الولايات المتحدة لا ترى حلاً عسكرياً للصراع وتهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية لإنهائه.

في الوقت الراهن، ستدعم الولايات المتحدة الجهود التي تقودها الأمم المتحدة للتوسط في وقف لإطلاق النار على مستوى البلاد، وتنفيذ إجراءات بناء ثقة اقتصادية وإنسانية، وإجراء محادثات بين الحوثيين وحكومة هادي على ترتيبات سياسية مؤقتة والتوصل في النهاية إلى تسوية كاملة. ما يبقى غير واضح هو إلى متى ستستمر الإدارة بدعم مبادرة طرحها الأمم المتحدة أولاً قبل نحو عام من الزمن، أو بشكل خاص إطار يقتصر على طرفين مضى عليه ست سنوات، لم يحقق نتائج ملموسة حتى الآن. على حد تعبير مسؤول غربي، في ملاحظات كررها نظراً له، فإن الأمم المتحدة "مقيدة" بإطار كان يهدف إلى إعادة اليمن إلى عملية سياسية انتقالية شاملة لكنه يتكون في الواقع من طرفين غير متماثلين بيدوان كارهين لتقديم التنازلات الضرورية لإنهاء الحرب، وأصبح لا يمثلان إلى حد كبير الوقائع على الأرض ويتيح لطرف ثالث هو السعودية استعمال فيتو ضمني.¹ بعبارة أخرى، فإن المقاربة الصفرية للطرفين الرئيسيين في المفاوضات – وعدم قدرة الوسطاء على تقديم حوافز لتغيير سلوكهما – أعاق التسوية السياسية.

يستكشف هذا التقرير وسائل التغلب على هذه المشكلة عبر توسيع عملية المفاوضات لتشمل مجموعات محلية، خصوصاً تلك التي تقودها نساء. ويستند إلى أكثر من 100 مقابلة مع ناشطي مجتمع يماني من النساء، والرجال والشباب وأعضاء في أحزاب سياسية، وعاملين يمنيين ودوليين في مجال المساعدات، ومسؤولين من الأمم المتحدة، ومسؤولين حكوميين غربيين، وخبراء في النوع الاجتماعي، ومشاركين يمنيين ومستشارين أجانب مشاركين في الحوارات غير الرسمية (ما يسمى بحوارات المسار 2) المصممة كإضافة للعملية التي ترعاها الأمم المتحدة، إضافة إلى مسؤولين من الحركة الحوثية وحكومة هادي. وتم إجراء هذه المقابلات في صنعاء، وعدن، وعمان والقاهرة، وأيضاً على الإنترنت، في عام 2019 أو 2020. يراجع التقرير بعض من تاريخ عمل مجموعات مجتمع مدني نسائية وشبابية في السياسة، ويحدد جذور المأزق الراهن، ويقم كيف أن الطرفين الرئيسيين في الصراع همّشا المجموعات المحلية، والأحزاب السياسية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني على مدار الحرب. ويختتم بالمجادلة بضرورة إشراك هذه المجموعات بصفتها فاعلة رئيسية في بناء السلام من أجل إضفاء طابع الديمومة على أي تسوية سياسية.

ملاحظة تتعلق بالمنهج: من خلال التركيز على الإقصاء، يشير هذا التقرير إلى إقصاء مجموعات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية، والنساء بشكل عام، عن صنع السلام على المستوى الوطني. من الواضح أن النساء اليمنيات لسن كياناً متجانساً، فهن يشملن قادة في المجتمع المدني وعضوات في الأحزاب السياسية ومرتبطات بالمجموعات المسلحة، إضافة إلى تكنوقراطيات مستقلات. العديد من النساء اليمنيات الناشطات سياسياً لا يعتبرن أنفسهن ناشطات مجتمع مدني. كما أن المجموعات التي تقودها النساء في اليمن تمثل اتجاهات اجتماعية وسياسية متنوعة وتسعى لتحقيق أهداف مختلفة. في هذه الأثناء، وسعياً لدرجة أكبر من التشميل، تواجه النساء ومجموعات المجتمع المدني كلاهما سلسلة من التحديات التي تتقاطع في بعض الحالات وتتباين في حالات أخرى. إلا أنهن جميعاً متّحدات تقريباً في خشيتهن من أن المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة في العقد الذي سبق الحرب باتت في خطر، ومعها تمثيل 50% من اليمنيين. ويجادلن، عن حق، بأن وقف القتال يختلف عن بناء السلام، الذي يتطلب مشاركة وانخراطاً من مجموعات القواعد الشعبية، وبالتالي شخصيات المجتمع المدني، وخصوصاً النساء، اللاتي تقودها.

¹ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي غربي، آب/أغسطس 2020.

II. إقصاء المناصرين المحليين عن بناء السلام

أ. غياب ملحوظ

في الأيام الأولى للحرب الأهلية اليمنية، سعت الأمم المتحدة لإنهاء الصراع بسرعة وإعادة اليمنيين إلى محادثات شاملة على المستوى الوطني حول مستقبل البلاد، وهي المحادثات التي تعثرت حتى توقفت في أواخر عام 2014. ولفعل ذلك، قصرت جهود وساطتها على حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً والمجموعة التي أطاحت به من السلطة عندما سيطرت على صنعاء، العاصمة، في أيلول/سبتمبر 2014، والتي تتكون من تحالف للمتمردين الحوثيين والموالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح. قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، والمحادثات التي جرت في الكويت بإشراف الأمم المتحدة في عام 2016 كرسا المقاربة التي تعتمد على الطرفين لتسوية الصراع. بعد ست سنوات، تبدو الأمم المتحدة عاقلة في مقاربة ضيقة التركيز لإنهاء الحرب تتكون من وقف لإطلاق النار، وإجراءات بناء ثقة اقتصادية وإنسانية وتسوية سياسية بين "الجانبين" تسمح بالعودة إلى التناقص غير العنيف من خلال السياسة.

مع تلاشي الفرضية الأصلية الكامنة وراء محادثات الطرفين – للسماح بعودة سريعة إلى عملية شاملة – إلى الماضي، نشأ وضع راهن جديد وإقصائي. فالدعاة المحليين البارزين للسلام غائبون بشكل عام عن المحادثات رفيعة المستوى التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء الصراع وإطلاق عملية سياسية. ومن غير المفاجئ أن المجموعات غير المقاتلة المستبعدة تنتقد بشكل عام مقاربة الأمم المتحدة لصنع السلام. ويجادل معظمها، بالاعتماد على أدلة مقنعة، بأن الأطراف المسلحة، والحوثيين بشكل خاص، تبنت مقاربة خصامية حيال الأصوات المستقلة طوال الصراع وقيدت حقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها. ويجادل المنتقدون بأن ذلك القمع من شأنه فقط أن يتكثف إذا منحت التسوية السياسية الشرعية لحكم المجموعات المسلحة.²

لقد أكدت النساء العاملات في السياسة، وفي المجتمع المدني والحكومة، إضافة إلى الناشطات، على نحو خاص على هذه الهواجس. ورغم أن هؤلاء النساء لا يشكلن مجموعة متجانسة، فإنهن يتشاطرن هاجساً مشتركاً يتمثل في أن المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة وتمثيلها في العقد الذي سبق انتفاضة عام 2011، التي لعبن دوراً بارزاً جداً فيها، تلاشت كلها تقريباً، وأن غيابهن شبه التام عن الحياة السياسية الوطنية سيصبح دائماً.³

كان حضور النساء البارز في المظاهرات التي خرجت إلى الشوارع وفي النشاط المحلي في عام 2011 مفاجئاً لكثيرين خارج البلاد، لكن النساء كن نشطات في السياسة والحكومة، وقدن عدداً كبيراً من مجموعات المجتمع المدني، منذ تسعينيات القرن العشرين.⁴ مُنحت منظمات المجتمع المدني وضعاً قانونياً لأول مرة في عام 2001، إلا أن لها تاريخاً غنياً يعود إلى ما لا يقل عن خمسين عاماً قبل ذلك. شهدت العشرية الأولى من الألفية وجود عدد كبير من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والعديد منها قادتها نساء، مثل الحائزة على جائزة نوبل للسلام توكيل كرمان، مؤسّسة صحفيات بلا قيود. كما شهد ذلك العقد تعيين أول وزيرة، وتنامي الفرص، رغم محدوديتها، أمام النساء للمشاركة في القطاع الخاص والحكومة.⁵

توسط مجلس التعاون الخليجي في اتفاق وقرّ للرئيس صالح الحصانة من الملاحقة القضائية مقابل التتحي عن الحكم في نهاية عام 2011 وبدا في البداية أنه لم يحقق أكثر من إجراء تعديلات على النخبة القديمة، حيث يمكن المجادلة بأنه همش معظم أولئك الذين كانوا قد شاركوا في الحركة الاحتجاجية. إلا أن مجموعة من الفائدات اللاتي كن مرتبطات بأحزاب سياسية أو نشطات في المجتمع المدني كن قد اكتسبن طاقة من خلال مشاركتهن في الانتفاضة والمكانة البارزة التي شغلنها خلالها. وبدعم من دبلوماسيين غربيين، نجحن في الضغط على المبعوث الخاص للأمم المتحدة حينذاك جمال بن عمر للحصول على حصة 30% للنساء في مؤتمر الحوار الوطني، الذي تكون من مجموعة من المحادثات الشاملة حول مستقبل البلاد في عامي

² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين يمينيين، وعضوات في أحزاب سياسية، ومستشاري بناء سلام وعاملين في منظمات غير حكومية، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019، والقاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين، وعاملين في منظمات غير حكومية ومنظمات مجتمع مدني، وأعضاء في أحزاب سياسية، عدن، صنعاء، عمان، القاهرة، آذار/مارس – كانون الأول/ديسمبر 2019.

³ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سوسن الرفاعي، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

⁴ انظر Sheila Carapico, *Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia* (Cambridge, 2009).

⁵ في أيار/مايو 2003، عينت أمة العليم السوسوة وزيرة لحقوق الإنسان، حيث أصبحت أول امرأة يمنية تشغل منصباً وزارياً. انظر "Amat Al Alim Alsoswa"، سيرتها الذاتية على موقع مركز النمو الدولي على الإنترنت.

2013-2014 والذي تفاوض بن عمر على تأسيسه كإضافة إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي.⁶ كانت بعض المجموعات النسائية تطالب بحصص في البرلمان والحكومة منذ أواسط العشرية الأولى من الألفية.

في حين أن العديد من القادة السياسيين (الذكور) قاوموا في البداية إشراك النساء والمجتمع المدني في الحوار، ورأوا في ذلك الثقافة رمزية من قبل الأمم المتحدة لضمان الدعم الدولي للمؤتمر، فإن أعضاء المؤتمر من النساء ومن المجتمع المدني شاركن بفعالية في المحادثات وفاوضن على سلسلة من الأحكام المهمة التي يمكن تضمينها في دستور جديد، ما عكس تقاطعاً في أجنداتهن. وقد شملت هذه الأحكام حصة لا تقل عن 30% لمشاركة المرأة في السياسة القائمة على الانتخابات وتحديد حد أدنى لسن الزواج هو 18 عاماً، وكلاهما صدر في قانون من قبل الجمعية الوطنية اليمنية في كانون الثاني/يناير 2015.⁷

بعد الوضع السياسي المتضائل للنساء اليمنيات، حتى بداية من نقطة انطلاق متدنية، دراسة حالة في كيف أن الجهات الفاعلة غير المسلحة أجبرت على العودة إلى الهامش على مدى السنوات الست الماضية بعد أن لعبت دوراً مهماً في انتفاضة البلاد عام 2011 وعملية الانتقال السياسي التي تلتها، حتى مع استمرارها في تقديم مساهمة حيوية للمساعدة في تحقيق الاستقرار في المناطق المحلية. أوقفت الحرب الأهلية المرحلة الانتقالية قبل أن يكون قد تم الاتفاق على دستور جديد أو عرض ذلك الدستور على الاستفتاء العام. لقد استبدل الصراع المفاوضات السياسية بالمنافسة العنيفة وألغى معظم المكاسب الرسمية التي كانت النساء والمجتمع المدني قد حققها خلال العملية الانتقالية. شابة في موقع قيادي في منظمة غير حكومية محلية في عدن قالت:

تسيطر المجموعات العسكرية على البلاد، وفي تلك البيئة لا تستطيع النساء المشاركة. وأولئك الذين يسيطرون على الحكومة هم [عسكريون]. هم الذين يشغلون المناصب ويتمتعون بسلطة اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية.

وأضافت أن الاجتماعات المهمة التي ينبغي أن تحدث في بيئات رسمية تجري في الواقع خلال اللقاءات الاجتماعية التي تقتصر على الرجال مثل جلسات مضع القات: "كيف يمكن للنساء أن يشاركن في مثل تلك البيئة [التي تقتصر على الرجال]؟ المناخ السائد حالياً مواتٍ فقط للرجال، وهذا يحد من قدرة النساء على المشاركة".⁸

يمكن للحكومة وللحويين معالجة هذه القضية بإفصاح المجال للنساء. تشير حكومة هادي إلى مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته، وإلى مسودة الدستور، كرمزين لشرعيتها، ويقول الحويون إنهم ما زالوا يرون في مخرجات المؤتمر أساساً لمفاوضات مستقبلية. إلا أن كليهما اختارا تجاهل الحصص الموضوعة للنساء وللمجتمع المدني المرتبطة بالمؤتمر. ولم يبذل أي منهما جهوداً لإتاحة المجال للنساء على نحو خاص في الحكومة. على سبيل المثال، عندما أعلن هادي عن تشكيل حكومة "وحدة وطنية" كجزء من صفقة توسطت فيها السعودية مع المجلس الانتقالي الجنوبي المنادي بالاستقلال في كانون الأول/ديسمبر 2021، لم يعين أي نساء وزيرات أو نائبات وزراء.⁹ سوسن الرفاعي، الباحثة في السياسات العامة، قالت:

يتم سحب النساء من الميدان العام ببطء وهدوء، ولا أحد يدرك أنه خلال عشر سنوات قد لا يبقى نساء في الميدان العام. ... سنبقى النساء اللاتي ينتمين إلى النخبة القديمة خارج اليمن إلى الأبد، أما الشابات الموجودات داخل البلاد فلا يحظين بما يكفي من الدعم ولا يتمتعن بالمهارات اللازمة والعلاقات مع مراكز القوة لإقحام أنفسهن [في الحياة السياسية].¹⁰

⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موفدين وميسرين في مؤتمر الحوار الوطني، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019، والقاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

⁷ Saeed al-Batati, "Minimum age set for marriage in Yemen", *Gulf News*, 22 January 2015. فيما يتعلق بحصة النساء، انظر "وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني"، 1 كانون الثاني/يناير 2014، مؤرشفة على الإنترنت على الموقع www.peaceagreements.org. تحتوي وثائق مؤتمر الحوار اثنتي عشرة إشارة إلى حصة 30% للمشاركة السياسية للنساء أو تمثيلهن في المؤسسات الرسمية، و114 إشارة إلى النساء، بما في ذلك العديد من الإشارات إلى حقوق المرأة. المادة 76 من مسودة الدستور التي وضعت في أواخر عام 2014 ومطلع عام 2015 تحتوي فقرة تنص على: "تفعيلاً لمبدأ المواطنة المتساوية، تعمل الدولة من خلال سن تشريعات واتخاذ إجراءات لتحقيق مشاركة سياسية فاعلة للنساء بما يضمن الوصول إلى نسبة لا تقل عن 30% في مختلف السلطات والهيئات." وتحتوي مسودة الدستور على 38 إشارة إلى النساء، بما في ذلك أحكام تتعلق بحقوقهن، وتمكينهن، ومشاركتهن في السياسة القائمة على الانتخاب.

⁸ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع امرأة تشغل منصباً رفيعاً في منظمة غير حكومية محلية، عدن، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

⁹ "Yemen's president, separatists announce new power-sharing government", Reuters, 18 December 2020.

¹⁰ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سوسن الرفاعي، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

لقد فرضت الحرب على النساء تكاليف بطرق أخرى. فهن أول من يمكن أن يعاني من الجوع في بلد يعتمد فيه 80% من السكان الآن على المساعدات الخارجية، وسيجوع 14.3 مليون منهم، أي نحو نصف السكان دون المساعدات الغذائية.¹¹ ونتيجة لذلك، فإنهن كن عرضة على نحو خاص للأثار المباشرة وغير المباشرة لتفشي جائحة كوفيد-19، على سبيل المثال عندما أصبحن المعيلات الوحيدات في الأسر التي توفي فيها الأزواج والآباء بسبب الفيروس. كما أن النساء عرضة على نحو خاص للمجاعة في المستقبل. إنهن يشكلن نحو ثلاثة أرباع المهجرين الذين يقدر عددهم بـ 4.3 مليون نسمة على مدى الحرب – وهو عدد ارتفع خلال عام 2020 وسط القتال في الشمال.¹² نحو 36% من الفتيات خارج المدرسة.¹³ وبالنظر إلى أن العديد من الرجال أصيبوا أو قتلوا في المعارك، أو فقدوا دخلهم من الوظائف الحكومية – لم يتم دفع الرواتب في جزء كبير من القطاع العام في السنوات الأخيرة – فإن النساء يتن يحملن كامل العبء الاقتصادي للمحافظة على بقاء أسر كبيرة.¹⁴ يُذكر أن الضغوط المفروضة على الأسر أدت إلى زيادة العنف الأسري والزوجي.¹⁵ ويذكر أن معدلات الطلاق ارتفعت أيضاً.¹⁶

الأمر الأقل وضوحاً، لكن الذي يشكل مصدراً لقلق متزايد، هو ما يصفه العديد من اليمنيين بانتهاكات للقواعد الاجتماعية غير المكتوبة التي كانت تحمي النساء في الماضي، سواء خلال فترات الصراع أو في زمن السلم. فقد ازدادت الروايات التي تتحدث عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك اغتصاب النساء، والفتيات، وأحياناً الرجال، بشكل كبير جداً على مدى الصراع. ويذكر أن عدة فصائل مقاتلة استخدمت العنف الجنسي كتكتيك حربي.¹⁷ وكان هناك حوادث عنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي في الصراعات الماضية في اليمن، لكنها كانت معزولة ومن المؤكد أنها ليست من الانتعاش بحيث تشكل نمطاً من أنماط السلوك. يمكن المجادلة بأن عدد الحوادث التي يتم الإبلاغ عنها اليوم تشير إلى أن الحرب الحالية أحدثت ضرراً عميقاً بالنسيج الاجتماعي.

ب. إشراك محدود في العملية التي ترعاها الأمم المتحدة

لقد تغير الكثير منذ أيام عملية الانتقال السياسي في اليمن. رغم أن الأمم المتحدة اتبعت مقاربة نشطة على نحو متزايد في دعم ما تسميه "آليات إشراك النساء"، فإنها لم تكلف أي نساء أو ممثلين عن المجتمع المدني بأي دور رسمي أو مباشر في المحادثات بين الطرفين التي قادتها منذ عام 2015.

ليست الأمم المتحدة بأي حال الطرف الوحيد المُلام فيما يتعلق بالدور المحدود للنساء في العملية الجارية على المستوى الوطني. فثمة عوائق بنيوية تقيد قدرة النساء على المشاركة كممثلات سياسيات أو كمفاوضات في وفود أطراف الصراع. ففي بلد ترتفع فيه مستويات عدم المساواة بين الجنسين، تشكل الأعراف السائدة للنوع الاجتماعي عقبات بنيوية كبيرة أمام مشاركة النساء في الميدان العام بشكل عام، وفي الأحزاب السياسية بشكل خاص، وخصوصاً في المناصب العليا أو المناصب التي يعتبرها أطراف الصراع الأوثق صلة بالمفاوضات. العوائق التي كانت قائمة قبل الحرب والتي ارتفعت على الأرجح بسبب الصراع تشمل، على

¹¹ UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Yemen: Situation Report", September 2020.

¹² "Yemen: UN Population Fund stresses women's needs, amidst world's worst humanitarian crisis", UN News, 4 March 2020. طبقاً للأمم المتحدة، فإن 4.3 مليون نسمة هُجروا على مدى الحرب، من بينهم مليون عادوا إلى بيوتهم منذ ذلك الحين.

¹³ "Being Kept Behind: The Impact of Conflict on the Education of Yemen's Children", War Child, May 2019. نحو 36% من الفتيات في اليمن – مقابل 24% من الفتيان – خارج المدرسة.

¹⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عاملين يمنيين في منظمات غير حكومية، ومع ناشطين في المجتمع المدني من الرجال والشباب والنساء، وعضوات أحزاب سياسية، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وعبر الهاتف، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019. انظر أيضاً "A Gendered Crisis: Understanding the Experiences of Yemen's War", Sanaa Center for Strategic Studies, December 2019.

¹⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عاملين يمنيين في منظمات غير حكومية، ومع ناشطين في المجتمع المدني من الرجال والشباب والنساء، ومع عضوات في أحزاب سياسية، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وعبر الهاتف، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019.

¹⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عاملين يمنيين في منظمات غير حكومية، ومع ناشطين في المجتمع المدني من الرجال والشباب والنساء، ومع عضوات في أحزاب سياسية، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وعبر الهاتف، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019.

¹⁷ "Situation of Human Rights in Yemen, Including Violations and Abuses since September 2014: Detailed Findings of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen", UN Human Rights Council, September 2020; "Conflict-Related Sexual Violence: Report of the United Nations Secretary-General", UN, 20 July 2020.

سبيل المثال، الوصول المتفاوت جداً إلى التعليم والتوظيف، والأعراف الاجتماعية التي تمنع النساء من السفر بمفردهن أو المشاركة في قطاع يعتبر خطيراً، وهو السياسة، والذي يعرضهن لهجمات قائمة على النوع الاجتماعي ولعمليات تشويه سمعة عندما يشاركن. يفترض العديد من اليمنيين، رجالاً ونساءً، أن النساء لا يتمتعن بالمهارات أو المؤهلات الكافية لكي يكن مفوضات فعالات.¹⁸

إلا أن الأعراف الاجتماعية ليست مبرراً بحد ذاتها، والأدوار التي لعبتها النساء خلال انتفاضة عام 2011، والمرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني بشكل خاص، تنقض فرضية أنهن غير قادرات على المساهمة. وكذلك الدور الذي لعبته النساء كوسيطات محليات وفي حوارات المسار 2.

مهما كانت النية المعلنة للأمم المتحدة فيما يتعلق بإشراك النساء، فإن الحصيلة كانت واضحة: الحد الأدنى في أفضل الأحوال. في المباحثات التي قادتها الأمم المتحدة في الكويت في عام 2016 وفي السويد في عام 2018، كان هناك ثلاث نساء فقط بين أعضاء الوفد؛ وكن ممثلات لوفدي الحكومة وصنعاء (في الحالة الأخيرة كن يمثلن الحوثيين وعضوات في حزب المؤتمر الشعبي العام).¹⁹ عندما فاوضت السعودية على اتفاق الرياض بين الانفصاليين الجنوبيين وحكومة هادي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لم تشارك أي نساء على الإطلاق في المفاوضات، رغم أن المسؤولين السعوديين دعوا مجموعة من النساء إلى مراسم توقيع الاتفاق.²⁰ وعندما تشكلت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، لم يقتصر الأمر على عدم وجود نساء كوزيرات، بل إن الناشطات تعرضن أيضاً لهجمات علنية بسبب اقتراحهن بوجوب وجود نساء وزيرات في الحكومة.

العديد مما يسمى حوارات المسار 2 والمسار 1.5 التي عقدت من قبل منظمات أوروبية تركز على القضايا الأمنية والسياسية، المصممة للمساهمة في العملية التي تقودها الأمم المتحدة، بدأت مؤخراً فقط بحجز مساحة للنساء. وما يزال العديد منها في مرحلة مبكرة جداً من التفكير بفعل ذلك، بشكل يتجاوز طرح نظام للحصص. وتشتكي العديد من النساء المشاركات في محادثات المسار 2 من أن توصياتهن نادراً ما تحظى بالاهتمام لدى الأمم المتحدة أو أطراف الصراع، ليس بسبب محتوى التوصيات بل لأنهن هن من يطرحها.²¹ سوسن الرفاعي، التي شاركت في نقاشات المسار 2، قالت إن هذه النقاشات مع النساء

تحدث بمعزل عن الأحزاب السياسية، وعلاقات القوة وديناميكياتها. إنها تحدث في عزلة. أشعر أحياناً أنها مجرد مشاركة رمزية – طريقة يمكن للمنظمات الدولية أن تقول من خلالها إنها تدعم أجندة الأمم المتحدة حيال النساء، والسلام والأمن في اليمن. لكنها تصممها بحيث لا تثير أي قضايا مهمة.²²

ورداً على مثل تلك الانتقادات، يقول مسؤولو الأمم المتحدة إنهم يفعلون ما في وسعهم لإشراك النساء، إضافة إلى ممثلين آخرين عن المجتمع المدني، في العملية السياسية – كما جاء في تفويض قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 لعام 2000، بالنسبة للنساء – إلا أن أولويتهم تتمثل في إنهاء الحرب، التي تخوضها جماعات مسلحة يقودها رجال اختاروا إقصاء النساء، على الأقل إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية أولية.²³ يعكس هذا الرد التحدي البنوي الذي تشكله مقاربة تم اتباعها منذ ست سنوات تصورت نهاية للصراع خلال أشهر. لكن مع مرور الوقت، فإن حكومة هادي، والرياض والحوثيين حولوا ما كان يفترض أن يكون آلية تسمح بالعودة السريعة إلى عملية شاملة إلى وضع سياسي راهن إقصائي.

الأمم المتحدة، من جهتها، لم تكن قادرة على تغيير هذا الوضع عبر توسيع المفاوضات بشكل أحادي. فحكومة هادي والحوثيون يرفضان كلاهما توسيع العملية التي تقودها الأمم المتحدة، حيث يجادل كل طرف بأنه الممثل الشرعي لـ "الدولة" اليمنية وأن خصومه ديكتاتوريون محتملون يأملون بوضع اليمن تحت سيطرة

¹⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطات/مناصرات في مجال حقوق الإنسان والسلام، وعضوات في أحزاب سياسية، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وعبر الهاتف، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019.

¹⁹ ملاحظات تحفظت بها مجموعة الأزمات من محادثات الكويت، 2016.

²⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطات حقوق إنسان و سلام حضرن المراسم أو كن على اطلاع على النقاشات، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019.

²¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين من الشباب والنساء شاركوا في اجتماعات يترتها الأمم المتحدة/منظمات غير حكومية دولية وبتمويل دولي حول عملية السلام، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وعبر الهاتف، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019.

²² مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سوسن الرفاعي، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

²³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميين، عمان، أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2019، وآذار/مارس 2020 ونيسان/أبريل 2020.

قوى أجنبية.²⁴ وفي حين أن كل طرف يقول إنه يرى في المشاركة الشاملة عنصراً مهماً في المصالحة بعد الصراع، فإن أفعالهم تتناقض مع مثل تلك الادعاءات.

يضيف بعض مسؤولي الأمم المتحدة أن مجموعات النساء والمجتمع المدني تفتقر إلى منصة متماسكة لكيفية تحقيق التوافق بين أجنداتها وهيكلية العملية السياسية التي تقودها الولايات المتحدة، أو فهم كيفية القيام بذلك. لكن من الواضح أن هذا الزعم ليس صحيحاً دائماً. علاوة على ذلك، فإنه ينطبق على الأطراف المنخرطة في محادثات السلام التي تقودها الولايات المتحدة، والتي لا تمثل الطيف الكامل للمجموعات المسلحة والسياسية المشاركة في الصراع، ولم تظهر اهتماماً كبيراً بالتوصل إلى تسوية تأخذ في الاعتبار الطيف الكامل للمجموعات اليمنية، وهي محمية نسبياً من آثار الحرب، وكثيراً ما كانت تصل إلى المحادثات غير مستعدة لإجراء مفاوضات جدية. لقد اتخذت الأمم المتحدة بعض الخطوات لإعطاء النساء صوتاً غير مباشر في محادثات السلام، لكن جهودها أثارت أحياناً التشوش والانتقادات، حيث وصفتها ناشطة وباحثة بأنها "فصامية".²⁵

في عام 2015، أسست هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المعروفة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مجموعة التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام "توافق" وقد صممت هذه المنصة لتسمح للنساء "بالتنظيم، ومناقشة، وإيجاد أرضية مشتركة وحشد أصواتهن مجتمعة للدعوة إلى استمرار مشاركة النساء في صنع القرارات العامة".²⁶ وكانت أهدافها، كما قالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "وضع حد للعنف، وتحسين الظروف المعيشية، وزيادة مشاركة المرأة في عملية السلام".²⁷

حضرت سبع عضوات في توافق المحادثات التي قادتها الأمم المتحدة في الكويت في عام 2016. لكن عملية الاختيار خلقت توترات داخل توافق، حيث وصفتها بعض العضوات بأنها متسرعة وتفتقر إلى معايير شفافة وثابتة.²⁸ علاوة على ذلك، فإن النساء اللاتي حضرن أحيطن بسبب وضعهن كـ "مراقبات"، الذي لم يعطهن سوى نفوذ محدود، أو لا نفوذ على الإطلاق، على المحادثات، التي كان المشاركون فيها نفس الأطراف التي كانت تقصيهن عن المجال السياسي وكان من غير المرجح أن تمنحن سلطة. عدد من أعضاء توافق ترك المجموعة في نهاية عام 2016 رداً على ما قلن إنه سوء تعامل الأمم المتحدة مع دورهن في الكويت وفي قضايا أخرى.²⁹

منذ ذلك الحين تكاثرت مبادرات الأمم المتحدة المشابهة دون أن تصبح أكثر تركيزاً أو تماسكاً بشكل ملحوظ. في عام 2018، شكل مكتب مبعوث الأمم المتحدة مجموعته الخاصة باسم المجموعة الاستشارية التقنية، التي كانت تقدم المشورة بشكل مباشر لمارتن غريفيث، المسؤول البريطاني الذي حل محل إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمم المتحدة الذي أشرف على محادثات الكويت، في بداية ذلك العام. من وجهة نظر بعض أعضاء توافق، فإن المجموعة الاستشارية التقنية كانت مبادرة جديدة مشوشة حلت فعلياً محل

²⁴ يجادل الحوثيون بأنهم في الواقع يحاربون السعودية، التي يدعون أنها تأمل بتحويل اليمن إلى دولة زبونة. ومن وجهة نظرهم فإن "عدوان" الرياض يهدف إلى الإطاحة بما يسمونه ثورة أيلول/سبتمبر 2014. ويجادلون بأن مجلسهم السياسي الأعلى هو الممثل الشرعي للدولة اليمنية، وأن الحرب ينبغي إنهاؤها بالتوصل إلى اتفاق بين سلطات الأمر الواقع في صنعاء والسعودية. وترجم حكومة هادي أنها الممثل الشرعي الحقيقي للدولة – وهو موقف يدعمه المجتمع الدولي – وأن الحوثيين وكلاء للإيرانيين. ومن وجهة نظرهم، ينبغي على الحوثيين تسليم جميع المناطق والأسلحة التي تم الاستيلاء عليها منذ عام 2014 والسماح للممثل الحقيقي للشعب اليمني باستلام مهامه في صنعاء. انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رقم 216، إعادة التفكير في كيفية تحقيق السلام في اليمن، 2 تموز/يوليو 2020، خصوصاً الجزأين II. أ. 3 و II. ب. 1.

²⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطة وباحثة، كانون الأول/ديسمبر 2020.

²⁶ UN Women, "Areas of Work and Programmes – Yemen", undated.

²⁷ المرجع السابق. اختارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركات على أساس التنوع الجغرافي، والسياسي، والاجتماعي والاقتصادي والعمر. وكانت مهمتهن المشاركة كاستشارات بصفتهم الشخصية، وليس كممثلات لمجموعة أوسع. ونتيجة لذلك، انتقد يمينيون آخرون المجموعة بأنها ليست تمثيلية بشكل كافٍ، بسبب ما زعموا أنه غياب التنوع وضعف ارتباط أولئك النساء بالقواعد الشعبية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين في المجتمع المدني من الرجال والنساء والشباب ومع يمينيين عاملين في منظمات غير حكومية يمنية ودولية، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019. النساء الأعضاء في توافق يشرن إلى أن أفعالهن ونجاحهن مقيدة بقضايا تنظيمية (بما في ذلك إدارتهن المباشرة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن) وغياب الوضوح حول دورهن (بما في ذلك التوقع الذي لم يتحقق بمشاركتهم في مفاوضات المسار 1). مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع عضوات في توافق، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019، والقاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ ومقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفة سابقة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة شاركت في توافق، صنعاء، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ ومقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع استشارية دولية مشاركة في توافق، كانون الأول/ديسمبر 2019.

²⁸ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مراقبة لمشاركة توافق في محادثات الكويت، أيلول/سبتمبر 2019.

²⁹ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع رشا جر هوم، مؤسسة شبكة التضامن النسوي، أيلول/سبتمبر 2019.

مجموعتهن دون تفسير وأثارت تنافساً غير مرغوب بين النساء المشاركات في العمليات المختلفة.³⁰ بعض مسؤولي الأمم المتحدة والدبلوماسيين الغربيين يقولون إنهم لا يعرفون لماذا أنشأ مكتب المبعوث المجموعة الاستشارية التقنية أو ماهية المعايير التي طبقها في اختيار المستشارات، ما دفع إلى ظهور اتهامات بالاهتمام بالشكليات وغياب الشفافية.³¹

سرعان ما واجهت المجموعة الاستشارية التقنية قضايا مماثلة لتلك التي واجهتها توافق. فعضواتها الثمان (ثلاث منهن كن عضوات في توافق) حضرن المباحثات التي قادتها الأمم المتحدة في السويد في كانون الأول/ديسمبر 2018 والتي أفضت إلى اتفاق بين الحوثيين وحكومة هادي على نزع سلاح ميناء الحديدة على البحر الأحمر ومحيطه، وتبادل الأسرى والعمل على إعادة فتح الطرق المحيطة بتعز. أعدت عضوات المجموعة الاستشارية التقنية أوراقاً قبل المحادثات، لكنهن يقنن إنهن لم يكفنن بدور واضح خلال المحادثات نفسها، وهو ما عزينه لغياب التحضيرات، أو ربما غياب الجدية حيال مشاركتهن، من جهة الأمم المتحدة.³²

العديد من مجموعات النساء التي اجتمعت مع الأمم المتحدة تجادل بأنه في حين أن الأخيرة مهمة بوجهات النظر التي تقدمها بشأن الأمن المحلي والديناميكيات السياسية المحلية، فإن مقاربتها تضعف تمكينهن فعلياً من خلال إعطاء الانطباع بأنهن مشاركات بينما لا تمنحهن دوراً حقيقياً.³³ والنتيجة هي أنه لم يكن لهن أثر ملموس على العملية، بمعنى أنه في الإطار المحدود للمفاوضات، لا تستطيع النساء اقتطاع مجال على الأجندة لمعالجة قضايا تهمهن أو تقدم وجهات نظرهن حيال الصراع وكيفية تسويته. في أفضل الأحوال، فإن الأمم المتحدة قدمت "صوتاً، لا تصويتاً" في العملية السياسية، حيث أتاحت للنساء منبراً ليعبرن عن ملاحظتهن التي لا تترجم إلى تغييرات جوهرية في مقاربة الأمم المتحدة أو في وجهات نظر الأطراف، كما جادلت ناشطة تعمل من عمان شاركت في سلسلة من المبادرات التي قادتها الأمم المتحدة.³⁴

تعكس مثل هذه الانتقادات إحباطاً أوسع في أوساط النساء، والشباب وغيرهم من مشاركي المجتمع المدني في حوارات المسار 2، والعديد منهم يشكون من أنهم إما يعزلون عن المفاوضات الحقيقية، أو يتم تجاهلهم أو الضغط عليهم لدعم مقاربة تتبعها الأمم المتحدة ولا يتفقون معها.³⁵ استشاري غربي يعمل على المسار 2 والعمليات التي تفودها الأمم المتحدة في اليمن ومناطق أخرى جادل بأن منظمات المسار 2 تقش في إشراك أجندة النساء، والسلام والأمن في عملها، وأن منظمات المجتمع المدني، بما فيها المجموعات النسائية، تعامل غالباً على أنها "ملحقة" بالعملية السياسية بدلاً من أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مقاربة الأمم المتحدة. إذا أريد أن يكون للمجتمع المدني والنساء نفوذ، على حد تعبير هذا الشخص، ينبغي أن يتاح لهم الوصول إلى اللاعبين

³⁰ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولة سابقة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة - اليمن، كانون الأول/ديسمبر 2019. وقالت: "نحن [هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتوافق] كان علينا التفاوض مع المبعوث [إنيابة عن أعضاء توافق] كي تصبح أعضاء في هذا المجلس الاستشاري [المجموعة الاستشارية التقنية]. وكان ذلك سوء تفاهم آخر؛ حيث ولدت توافق بدعم مكتب المبعوث وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتفويض هو أن تصبح عضواتها مشاركات في عملية السلام. ومع تغير المبعوث، وأقرض أيضاً مع تغير المستشارة لشؤون النوع الاجتماعي، لم تعد الأمور واضحة بالنسبة للنساء، لأنه تم فجأة إحضار نساء أخريات من خارج توافق، تنافسنا معهن. وكان هناك غياب للشفافية، وللمعلومات، ولهيكليات الحوكمة الداخلية - وكل ذلك أسهم بنشوء وضع فوضوي بحيث يحصل لديك انطباع في النهاية... أن بعض النساء موجودات هناك فقط بهدف تحقيق الوجود الشكلي لمقاربة حساسة اتجاه النوع الاجتماعي".

³¹ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين، وأعضاء في المجموعة الاستشارية التقنية، وناشطتي مجتمع مدني من الرجال والنساء والشباب، ومع قادة الشبكات النسائية، ومع عضوات في الأحزاب السياسية، ومع عاملين يمينيين ودوليين في منظمات غير حكومية يمنية ودولية، ومع استشاريين دوليين ويمينيين لشؤون السلام، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019؛ ومقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار للأمم المتحدة، عمان، أيلول/سبتمبر 2019. أحد مسيري المحادثات التي قادتها الأمم المتحدة في السويد قال: "لم يكن دور المجموعة الاستشارية التقنية والمستشارات الأخريات - [من مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة] دعا أربع مستشارات أخريات - واضحاً، وبالتالي لم يكن لهن أي أثر. لم يكن الأمر منظماً جيداً". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، جنيف، أيلول/سبتمبر 2019.

³² مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع عضوات وميسرات ومراقبات في المجموعة الاستشارية التقنية في محادثات السويد، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019.

³³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطات يمينيات وقائدات مبادرات محلية، وقائدات لشبكات نسائية يمنية ومع عضوات في توافق، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وعبر الهاتف، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019.

³⁴ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطة يمنية، عمان، أيار/مايو 2020.

³⁵ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط شاب شارك في عدة اجتماعات ومشاورات بتمويل دولي وتيسير من الأمم المتحدة/منظمات غير حكومية دولية حول عملية السلام، عدن، حزيران/يونيو 2019؛ ومع باحث يمني يعمل على قضايا تتعلق بعملية السلام، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ ومشاركين شباب ونساء آخرين في مثل تلك الاجتماعات والمشاورات، آذار/مارس - كانون الأول/ديسمبر 2019؛ ومقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع استشاري دولي مشارك في تيسير عدد من الاجتماعات الممولة دولياً والميسرة من قبل الأمم المتحدة/منظمات غير حكومية دولية حول عملية السلام، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

الرئيسيين. ومنظمات المسار 2 في موقع جيد يمكنها من تيسير مثل تلك الاتصالات وينبغي أن تفعل ذلك بشكل طبيعي. في حين أن البعض بدأ بتبني مثل هذه المقاربة، فإنها لم تصبح ممارسة شاملة.³⁶

تجادل بعض النساء بأن مقاربة الأمم المتحدة لإنهاء الحرب، التي تمنح الأولوية للتفاوض على تسوية بين الأطراف المسلحة، تشجع بدلاً من ذلك الأطراف على التسلح، ما يجعل من الصعوبة بمكان توجيه الصراع نحو نهاية سلمية.³⁷ تتوافق هذه الحجة مع الانتقادات الأوسع لنواقص العملية التي تعتمد على طرفين فقط. وعلى حد قول ناشطة في مجال حقوق المرأة: "إنهم يقصرون المفاوضات على المجموعات المسلحة، ويعطون مقعداً على طاولة المفاوضات لها فقط. وهذا يشجع المجموعات الأخرى على حمل السلاح للحصول على مقعد على الطاولة، بما في ذلك النساء".³⁸ لقد عززت إضافة المجلس الانتقالي الجنوبي، الجهة الرئيسية التي تمثل الانفصاليين في عدن، إلى وفد الحكومة هذا التصور، ورغبة الناشطين بمواجهته.³⁹

بالنسبة لبعض الناشطات والناشطين في المجتمع المدني والمنظمات النسائية، فإن الحل لقضية تهميشهم تكمن إما في إشراك أطراف الصراع لنساء في وفودها، أو أن تقوم الأمم المتحدة بتوسيع المفاوضات لتشمل النساء، والمجتمع المدني بشكل أوسع، في دور رسمي إلى جانب المجموعات الأخرى، أو كلا الخيارين.⁴⁰ من شأن توسيع المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة أن يشكل تحدياً لعدد من الأسباب. ويتمثل السبب الرئيسي في أن حكومة هادي والحوثيين قاوما الجهود المبذولة لإشراك فصائل سياسية ومسلحة أخرى في المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة، ناهيك عن دعوة النساء وممثلين آخرين عن المجتمع المدني، وأظهرا غرائز إقصائية عندما يتعلق الأمر بوفودها نفسها.⁴¹

تقدم النساء والناشطين في المجتمع المدني أفكاراً مختلفة فيما يتعلق بأفضل الحلول. ومعظم أولئك الذين تحدثوا إلى مجموعة الأزمات متفقون على وجوب مشاركة النساء كممثلات عن الوفود المفاوضة الرئيسية في المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة (وهو أمر يمكن تحقيقه نظرياً عبر نظام الحصص). ويجادل آخرون بأنه في حين أن هذا الإجراء قد ينجح إلى حد ما في إضافة منظور يتعلق بالأنواع الاجتماعي إلى المحادثات، فإنه لن يفعل الكثير لتحسين الخاصية الشمولية بشكل أوسع.⁴² الحلان المحتملان سيحققان أهدافاً مختلفة لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها تقصي بعضها بعضاً؛ فالحصص ستضمن إشراك النساء في الهيكلية القائمة، في حين أن إشراك المجتمع المدني أو الناشطات النساء بصفتهم الشخصية سيضيف منظوراً محلياً أو جندياً أقل حزبية.

ورداً على هذه الانتقادات الإضافية، يلاحظ مسؤولو الأمم المتحدة أن منظمات المجتمع المدني اليمنية، مثلها مثل الأحزاب السياسية والمجموعات المسلحة، تعاني من انقسامات داخلية تعطل الجهود المبذولة لتطوير منصات موحدة لأولويات النساء، أو المجتمع المدني أو المسار 2 لإدماجها في المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة.⁴³ كحال دبلوماسيين آخرين، فإنهم يجادلون بأن مناصرة المرأة تخاطب في كثير من الأحيان المسؤولين الغربيين بدلاً من المجموعات اليمنية السياسية والمسلحة. ويقولون إن العديد من النساء يفتقرن إلى التجربة والقدرة في موضوع المناصرة السياسية وسيستفدن من التدريب حول كيفية حشد وبناء النفوذ

³⁶ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أممي سابق، نيسان/أبريل 2019.

³⁷ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطة يمنية في مجال حقوق المرأة والسلام، أيلول/سبتمبر 2019.

³⁸ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مناصرة لحقوق المرأة في صنعاء، أيلول/سبتمبر 2019.

³⁹ لمعرفة المزيد حول المجلس الانتقالي الجنوبي، انظر تقرير مجموعة الأزمات، إعادة التفكير في كيفية تحقيق السلام في اليمن، مرجع سابق، الجزء II، ب. 4.

⁴⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين في المجتمع المدني من الرجال والنساء والشباب، ومع قادة الشبكات النسائية، ومع عضوات في الأحزاب السياسية، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وعبر الهاتف، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁴¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي يمني، بروكسل، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ ومع مسؤول أممي مشارك في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ ومع أعضاء في المجموعة الاستشارية التقنية وقادة الشبكات النسائية اللاتي شاركن في الاجتماعات/المشاورات التي يترتها الأمم المتحدة، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁴² العديد من النساء اللاتي تمت مقابلتهن خلال إعداد هذا التقرير يتفقن على وجوب مشاركة النساء في العملية كجزء من الأحزاب السياسية، استناداً إلى المساواة بين الجنسين، لكن أخريات يجادلن بأن هؤلاء النساء سيمثلن فقط الخط الحزبي، دون تقديم مساهمات متميزة. امرأة يمنية تعمل في صنع السلام في اليمن لدى منظمة غير حكومية دولية قالت: "كجزء من عملية السلام، ينبغي أن يكون هناك ممثلات نساء عن الأحزاب السياسية، لأنه من الجيد أن يرى المجتمع أن هذه الأحزاب تسمح لهؤلاء النساء أن يكن هنالك، لكن ينبغي أن يكون هناك أيضاً نساء مستقلات يمكن أن يطرحن قضايا مهمة للنساء على نحو خاص". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، أيار/مايو 2019. الاستشارية والوسيط اليمنية جميلة رجاء قالت: "إذا دفعنا إلى إشراك النساء كجزء من الأحزاب السياسية على الطرفين، فإنهن سيتبينن أجنحة كل طرف. ... إذا كنت في حزب سياسي، فإنني سأمثل مصالح ارتباطي السياسي؛ وإلا، فإنني لن أحصل على دعم حزبي سياسي". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر 2019.

⁴³ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار للأمم المتحدة في عمان، أيار/مايو 2020.

لدى الفصائل المسلحة والسياسية، التي تدعم لفظياً على الأقل وجود دور محتمل لهن. سياسي يماني معروف عادة بلبير اليته النسبية أكد على هذه النقطة من خلال الحجة الآتية:

بالطبع، فإن النساء مهمات وما إلى ذلك، لكني لا أرى كيف يمكن للتحدث معهن أو عنهن سيني الحرب. إنه أمر يبدو أن الدبلوماسيين الغربيين يشعرون بأن عليهم أن يفعلوه.⁴⁴

في الواقع فإن النساء ومنظمات المجتمع المدني تواجه سلسلة من التحديات من حيث القدرة والتمثيل سواء كموفدين سياسيين أو كمشاركين في المسار 2. مستشار دولي لشؤون النوع الاجتماعي شارك في عملية الأمم المتحدة، على سبيل المثال، قال إن العديد من الناشطات اللاتي يحضرن الاجتماعات التشاورية التي تيسرها الأمم المتحدة لسن مؤهلات لتقديم مساهمات بنوية أو لاقتراح توصيات ملموسة في مجال السياسات، لكنه أضاف أن الرجال الذين يحضرون الحوارات التي يقودها الأوروبيون لديهم غالباً نفس المشكلة.⁴⁵ أولئك اليمنيون الذين يقدمون مساهمات – المطلعون على "لغة" الأمم المتحدة وإجراءاتها وأعرافها السلوكية – يتعرضون للانتقاد في كثير من الأحيان من قبل اليمنيين الآخرين لكونهم لا يمثلون البلاد بشكل كافٍ، وهي مكانة يصعب تحقيقها بالنسبة للنساء كما بالنسبة للرجال.

وفي السياق نفسه، فإن بعض الناشطين المحليين يعبرون عن استيائهم من الدور القيادي الذي تلعبه النساء الحاصلات على تعليم جامعي من المدن اليمنية ومن الشتات اليمني في الخارج في وضع أجندة بناء السلام للنساء اليمنيات، حيث يمنحن الأولوية لقضايا تختلف عن القضايا التي تطرحها النساء العاملات على الأرض.⁴⁶ ياسمين القاضي، المقيمة في مأرب ومؤسسة ورئيسة مؤسسة فتيات مأرب، قالت:

عندما ألتقي بنساء من داخل [اليمن]، أرى شيئاً مختلفاً عن أولئك اللاتي يعشن في الخارج. النساء اليمنيات في الخارج يتحدثن في السياسة وحسب. أولئك اللاتي داخل مدينة تعز يعملن بجد على فتح [الطرق]، على سبيل المثال. [لكن] أولئك اللاتي يعشن خارج اليمن يلعبن [أيضاً] دوراً: إنهن يضمن أن تُسمع أصواتنا من قبل العالم الخارجي.⁴⁷

بالمقابل فإن عدداً من النساء اللاتي شاركن في المبادرات التي تقودها الأمم المتحدة قلن إنهن يخاطرن بفقدان مصداقيتهن بالمشاركة، لأن الناشطات في الخارج يتهمهن بالتمتع بمزايا الوصول بينما لا يفعلن شيئاً ذي معنى للتأثير على الأمم المتحدة أو على أطراف الصراع.⁴⁸

تلاحظ الناشطات أن الدبلوماسيين الأجانب يبدوون قادرين تماماً على التعامل مع الرجال من الأحزاب السياسية وفي المجموعات المسلحة الذين يفتقرون إلى القدرة ومنقسمين داخلياً، بينما يطالبون بوجود توافق أكبر بين النساء كشرط لإشراكهن في المحادثات. ويقلن إن على الأمم المتحدة ألا تتوقع من النساء أن يتفققن تلقائياً، بالنظر إلى أنهن أبعد ما يكن عن تشكيل مجموعة واحدة متناغمة.⁴⁹ إلا أن التحدي الأكبر الذي يواجهه قد يكون في أنهن لم يقنعن الدبلوماسيين العاملين على الوساطة لإنهاء الحرب – والأكثر أهمية إقناع الفصائل السياسية والمسلحة الرئيسية – بأن إشراكهن سيكون ذي فائدة كبيرة للعملية السياسية.

⁴⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي يماني، أبو ظبي، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

⁴⁵ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار للأمم المتحدة في عمان، آب/أغسطس 2020.

⁴⁶ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين في المجتمع المدني من الرجال والنساء والشباب الذين شاركوا في الاجتماعات والمشاورات التي قادتها الأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر-آذار/مارس 2019؛ ومقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطة شابة شاركت في عدة مشاورات يسهرتها الأمم المتحدة، عدن، حزيران/يونيو 2019.

⁴⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ياسمين القاضي، مأرب، كانون الثاني/يناير 2020.

⁴⁸ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع إحدى عضوات التوافق، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

⁴⁹ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين، عمان، آب/أغسطس 2020.

III. مزايا وتحديات وجود درجة أكبر من التشميل

لا تستطيع النساء لوحدهن أو منظمات المجتمع المدني المحلية لوحدها تسوية الصراع. سيتم إنهاء المواجهات اليمنية كبيرها وصغيرها، على الأقل مؤقتاً، من قبل الرجال الذين يوجهون القتال على الأرض.

إلا أن وقف القتال مختلف عن بناء السلام. إذ يعترف مسؤولو الأمم المتحدة بأن الحرب اليمنية ليست الصراع الثنائي الذي يصوره الإطار السياسي الذي وضعته الأمم المتحدة. إنه صراع متعدد الطبقات على السلطة ينسج معاً عدداً كبيراً من الخصومات القديمة والناشئة في لعبة شطرنج عنيفة ثلاثية الأبعاد. ويقر فريق الأمم المتحدة بمحدودية قدرته على تثبيت وقف إطلاق النار، وأن تسوية بين طرفين من المرجح أن تكون غير مستدامة في غياب دعم القواعد الشعبية، ومبادرات التنمية وبناء السلام. ولذلك فإنها تستكشف دوراً محتملاً للمنظمات المحلية في تنفيذ وقف إطلاق النار.

رغم أثرها المرعب على النساء وعلى المساواة بين الجنسين بشكل عام، فإن الحرب أوجدت، في بعض الحالات، مجالاً للنساء لتبني أدوار جديدة وتوسيع أدوارهن القديمة. رغم أن النساء جرى إقصاءهن تدريجياً من السياسة على المستوى الوطني، فإنهن يتبنين دوراً أكثر بروزاً وقبولاً في بعض أجزاء البلاد، مثل إدارة الأعمال والعمل في المنظمات غير الحكومية وحتى، في بعض الحالات، في الحكومة المحلية.⁵⁰ إحدى العاملات في منظمة غير حكومية في عدن سردت حكاية تقدمها المتصاعد في مسيرتها المهنية:

أنا من عائلة محافظة. عشت في منطقة ريفية. وأنا الفتاة الوحيدة في العائلة، ولدي أربعة إخوة. لم يسمح لي والداي بالذهاب إلى الجامعة، وبالتالي كان حلمي الكبير إكمال دراستي الثانوية. وخطوة خطوة استطعت تغيير موقفهما [حول الحصول على التعليم ودخول سوق العمل]... ثم بدأ الصراع، ووجدت نفسي مسؤولة عن رعاية أسرتي. أصبحت معيلة الأسرة، وهذا يعني أنني بت أتمتع بحرية أكبر في المنزل. إنها نوع من السلطة الاقتصادية. وعائلتي تعرف المشاريع التي تنفذها المنظمة التي أعمل فيها، وتؤمن بما نقوم به. يستطيعون رؤية أثر عملي وكيف أن منظمتي غير الحكومية نجحت في التحول من لا شيء إلى منظمة غير حكومية على المستوى الوطني تعمل مع الأمم المتحدة. يستطيعون أن يروا كيف أنني أعمل من أجل خير بلدينا.⁵¹

لقد كانت المنظمات التي تقودها نساء قادرة على معالجة قضايا لم تتمكن العملية التي تقودها الأمم المتحدة من معالجتها. لقد تفاوضت على إطلاق سراح المحتجزين السياسيين وسجناء الحرب، و عملت في الوساطة في الجهود الرامية إلى إعادة فتح الطرقات حول مدينة تعز، وحشدت الدعم بنجاح لإعادة فتح المطار الدولي في المكلا، جنوب شرق اليمن.⁵² مؤسسة فتيات مارب تعمل مع منظمة سيفورلد (Saferworld) ومقرها المملكة المتحدة على بناء نظام إنذار مبكر من الصراعات قوامه الشباب الذين تستطيع تدريبهم في سائر أنحاء مارب. في عام 2015، كانت مؤسسة المؤسسة، بإسمين القاضي، جزءاً من مجموعة من النساء اللاتي تفاوضن على تسليم المنشآت الحكومية من قبل حلفاء الرئيس السابق صالح للسلطات المحلية بعد أن استعادت القوات المعادية للحوثيين المنطقة منهم. وتجادل بأن المكانة الفريدة للنساء في مختلف المناطق المحلية سمحت لهن بمنع الصراعات التي كان من شأنها أن تزعزع استقرار المنطقة.⁵³

عشرات القصص المماثلة تؤكد على أن الأحزاب السياسية والمجموعات المسلحة اليمنية جميعها حساسة، إلى درجات متفاوتة، حيال التصورات المحلية لشرعيتها، وتعتمد على الجهات الفاعلة المحلية لتعزيز الاستقرار في المناطق المحلية حيث (كما في معظم أنحاء البلاد) تفتقر إلى القدرات والموارد لفعل ذلك بنفسها. لقد لعبت مثل هذه المبادرات مجتمعة دوراً قيماً في إخماد النيران المحلية، ووفرت بذلك استقراراً ثمة حاجة ماسة له وحافظت على النسيج الاجتماعي اليمني خلال فترة مضطربة. لقد طورت النساء والرجال من خلفهن مواقع فريدة للثقة والحياد في مناطقهن وفي سائر أنحاء البلاد. وبالنظر إلى أن الطريق إلى السلام في اليمن من المرجح أن يكون طويلاً ومتعثراً، فإن مدخلاتهن ودعمهن للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة على المستوى الوطني، وفي حين أنها ليست العامل الرئيسي في بناء السلام والمحافظة عليه، من المرجح أن يكون لا غنى عنه – وهو شرط ضروري وإن لم يكن كافياً لتحقيق السلام الدائم.

⁵⁰ انظر Lauren Mellows, "Abductees' Mothers Association: On the Front Lines of Yemen's Prisoner Swap", ICAN Peace Network, 13 November 2020; Brett Scott, "The Road to Peace Runs Through Taiz", Deeproot, June 2020; and "Women Peacebuilders in Yemen Advocate for the Reopening of al-Riyyan Airport", National Democracy Institute, 12 June 2019.

⁵¹ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، تشرين الأول/أكتوبر 2019. عدد كبير من المقابلات التي أجرتها مجموعة الأزمات مع نساء في عدن، ومارب وأجزاء أخرى من البلاد في عامي 2019 و2020 تعكس هذا النمط.

⁵² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ياسمين القاضي، مارب، كانون الثاني/يناير 2020.

⁵³ المرجع السابق.

سيكون إشراك النساء ومنظمات المجتمع المدني في المحادثات السياسية مفيداً لأسباب أخرى أيضاً. إذ كنَّ في كثير من الأحيان في موقع متقدم لتوفير الإنذارات المبكرة من عوامل طغت على الجهود الرامية لإنهاء الصراع، استناداً إلى تجاربهن، وفي اقتراح وسائل لمعالجتها تكون حساسة للاحتياجات المحلية، وبذلك وضع الأجندة لبناء السلام. في الواقع فإن الأولويات الرئيسية للمجموعات النسائية – إطلاق سراح السجناء، وإعادة فتح الطرقات والمطارات، ودفع الرواتب – أصبحت إجراءات بناء ثقة محورية للأمم المتحدة. منى لقمان، وهي ناشطة واستشارية لدى منظمات غير حكومية دولية، قدمت مثالين بارزين:

لقد كانت النساء يديعن بنشاط لإشراك الجنوبيين في المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة [العملية الجارية على المستوى الوطني]، لكن الأمم المتحدة لم تستمع لهن إلى أن انفجر [الجنوب]. لقد دعونا لفتح ممرات إنسانية منذ عام 2015، والآن أصبحت هذه قضية كبرى في تعز. ... كان يمكن أن نمنع وقوع الكثير. لكن [الأمم المتحدة] لا تستمع أبداً للنساء. إنها تستمع فقط للأشخاص الذين يحملون البنادق، والذين يركزون على تقاسم السلطة. [الأحزاب الوطنية] تناصر فقط مصالحها واهتماماتها، وليس مصالح واهتمامات الناس العاديين. إنهم لا يتحدثون بما يخدم مصلحة الناس.⁵⁴

أخيراً، هناك أيضاً حجة معيارية مهمة وقوية لإشراك النساء في العملية السياسية على المستوى الوطني؛ ففي حين أن النساء يشكلن 50% من السكان، فإن العملية السياسية، كما صممت، لا تفسح المجال لهن. كما لوحظ، فإن العديد من اللاعبين في المجتمع المدني، وفي المجموعات النسائية على وجه الخصوص، يتنابهن القلق من أنهم سيواجهون عقبات جديّة فيما يتعلق بحقوق وحرّيات النساء بعد التوصل إلى تسوية سياسية. ناشطة سياسية مقيمة في عمان قالت: "إذا كان الرجال يقررون المستقبل لوحدهم ولم يكن لنا رأي، فإن كفاحنا سيترجع خمسين عاماً، وليس عشرة أعوام فقط".⁵⁵

ثمة عدد من التحديات التي تقف أمام أي جهد لجعل عملية بناء السلام أكثر شمولاً. وأكبر هذه التحديات غياب الصلة بين عمليات تسوية النزاع ومبادرات بناء السلام على المستوى المحلي والعملية التي تقودها الأمم المتحدة على المستوى الوطني. وهذا نتاج مقاومة الجهات الفاعلة على المستوى الوطني، وغياب المانحين الغربيين على الأرض، وندرة الوسطاء الذين يستطيعون مساعدة المجموعات المحلية على بناء العلاقات مع هؤلاء المانحين والدبلوماسيين خارج البلاد. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة ومتعددة الطبقات للصراع، من غير المفاجئ عدم وجود طريقة مؤسسية لنقل التجارب والهواجس المحلية إلى المستوى الوطني. كما أن بعض المجموعات المحلية قلقة من انخراط أكبر للأمم المتحدة بهذه القضايا المحورية. يساورها القلق من أنها إذا ارتبطت بجهود الأمم المتحدة، فإن ثمة مخاطرة في تسييس مبادراتها وحتى إعاقتها.⁵⁶ وبالفعل، ففي معظم الأحيان، عندما تتخذ الأمم المتحدة موقفاً حيال قضايا ذات أهمية وطنية ومحلية، فإن المجموعات المتحاربة تحولها إلى ورقة للمساومة السياسية، ما يجعل حلها أكثر صعوبة.⁵⁷

في المجالات التي تبنت فيها الأمم المتحدة الأولويات المحلية – إطلاق سراح المساجين، وإعادة فتح الطرقات والمطارات، ودفع الرواتب – كإجراءات بناء ثقة، تشكو منظمات المجتمع المدني العاملة على هذه القضايا من أن انخراط الأمم المتحدة همشها، رغم عدم تحقيق الأمم المتحدة تقدماً يذكر في حل المشاكل. اتفاق ستوكهولم الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر 2018، على سبيل المثال، أدى إلى انخراط محدود للأمم المتحدة لكنه لم يوفر آلية وساطة في المفاوضات حول تعز، أو تبادل السجناء أو دفع الرواتب بشكل مشترك من قبل الحكومة والحوثيين، وجميعها كانت موضع معالجة. وبعد سنتين تقريباً، لم يتم تحقيق تقدم يذكر في أي من هذه المسارات الثلاثة، مع الاستثناء الجزئي للإجراءات المؤقتة المصممة لتسهيل مرور شحنات الوقود إلى الحديدة وتبادل السجناء.⁵⁸ منظمات المجتمع المدني المحلية تقول إنها جمدت ببطء

⁵⁴ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر 2019.

⁵⁵ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطة في مجال حقوق المرأة، آب/أغسطس 2020.

⁵⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع باحث يمني، كانون الأول/ديسمبر 2019؛ ومع استشاري تنمية يمني، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

⁵⁷ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أممي في عمان، شباط/فبراير 2020.

⁵⁸ في تشرين الأول/أكتوبر 2020، تبادل الحوثيون والحكومة 1,081 سجين حرب، فيما وصفته وسائل الإعلام الدولية بأنه اختراق دبلوماسي. إلا أن التبادل حدث بعد سنتين تقريباً من اتفاق الطرفين من حيث المبدأ كجزء من اتفاق ستوكهولم لعام 2018، وبلغ عدد الذين أطلق سراحهم نحو ثمن العدد الإجمالي للمحتجزين الذين جرى التفاوض بشأنهم. جمعية أمهات المختطفين، وهي جمعية نسائية تدافع عن حقوق المحتجزين وتعمل على إطلاق سراحهم، عبرت عن أسفها من أن اتفاق ستوكهولم لم يميز بين أسرى الحرب والمدنيين المحتجزين بشكل عشوائي أو الذين تعرضوا للإخفاء القسري. كما اشتمت الجمعية من أن الاتفاق قسم التبادل إلى مراحل. انظر "بيان في أعقاب اتفاق جنيف يطالب بالتنفيذ الفوري وإطلاق سراح جميع المختطفين والأشخاص الذين اختفوا بشكل قسري"، جمعية أمهات المختطفين، 29 أيلول/سبتمبر 2020. كما انتقدت ناشطات حقوق المرأة وأعضاء الأحزاب السياسية من النساء حكومة هادي والحوثيين بسبب عدم إطلاقهما سراح المحتجزين من الإناء. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطات في مجال حقوق

المفاوضات حول الوصول عبر الطرقات إلى تعز، وأن تأمين إطلاق سراح السجناء بات أكثر صعوبة وعلى أساس كل حالة على حدة، لأن الحوثيين وحكومة هادي يريدان كلاهما الحصول على الحد الأقصى الممكن من النفوذ في المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة.⁵⁹

لقد تم إبراز هذه المخاوف مع سعي الأمم المتحدة لتعزيز الجهود لتنفيذ وقف إطلاق نار محتمل والدفع نحو محادثات على المستوى الوطني، التي قد تطلب من أجلها مساعدة المنظمات المحلية للمحافظة على تعليق الأعمال القتالية كجزء من مبادراتها "الإعلان المشترك".⁶⁰ إلا أن العديد من المجموعات المماثلة لا تريد أن ترمي بتقلها خلف عملية لا تفهمها وليس لها فيها رأي. علاوة على ذلك فإن ناشطي المجتمع المدني عبروا عن قلقهم في الماضي من أنهم قد يصبحون مدينين للمانحين الذين يسعون لتغيير أولوياتهم لتتلائم مع النماذج الدولية، مما سيؤدي إلى تحول أهداف العمل من الاحتياجات المحلية إلى المطالب الدولية.⁶¹ المحللة للصراع اليمني ندوى الدوسري قالت:

عندما انهارت الحكومة المركزية [عام 2015] ... شعر الناس بأنه عليهم القيام بالأمر بأنفسهم. ولذلك السبب نرى الكثير من النشاط من قبل منظمات المجتمع المدني والمجموعات الأخرى على مدى السنوات الأربع الماضية، ونرى هذا المستوى الكبير من النضج اليوم، [بما في ذلك في] المجموعات النسائية. ... سأحارب كي أحافظ على بقائي محلية. سيكون مضرًا إذا ارتبطت [المبادرات على مستوى المجتمع المحلي] بعملية السلام. ... ستتغير [المبادرات المحلية] لتتناسب مع رواية عملية السلام والمانحين. وهذا سيفسد الحركة النسائية الأصيلة التي ظهرت بشكل كبير دون مساعدة المانحين والمنظمات الدولية. ... لكني لا أعتقد أن هذه المجموعات بحاجة للدعم. العديد منها بحاجة للتدريب ولزيادة أثرها. وهذا سيساعد العملية الوطنية، سواء العملية الراهنة التي تقوم بها الأمم المتحدة أو عملية وطنية ستظهر في المستقبل.⁶²

ناشطون آخرون يجادلون بأن الدبلوماسيين والمانحين الأجانب غير مستعدين لاستخدام رأس المال السياسي مع أطراف الصراع لإتاحة المجال للمجتمع المدني في المحادثات. العديد منهم يخشون جذب اهتمام، وانتقام، الأطراف المتحاربة، خصوصاً الحوثيين، الذين كثفوا جهودهم لقمع المعارضة في المناطق التي يسيطرون عليها منذ قتل حليفهم السابق صالح، الرئيس السابق، في كانون الأول/ديسمبر 2017. الناشطة في مجال حقوق الإنسان أمال لطف الثور قالت: "العديد من النساء اللاتي يحاولن التحدث عن السلام يتعرضن للسجن ويتهمن بأنهن عاهرات. إن الدعم الدولي – وليس المالي وحسب – ومستوى من الحماية لقيامهن بهذا النوع من العمل [سيمنحن مجالاً للعمل في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون]"⁶³. ناشطة أخرى لاحظت أن حكومة هادي وحلفاءها كانوا شديدي القسوة في هجماتهم العلنية على النساء اللاتي يطالبن بحصة في التمثيل في الحكومة.⁶⁴ فدون دعم دولي قوي، سيبقى الناشطون المحليون منكشفون بشكل خطر.

المرأة اليمنية، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ ومقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة شبكات نسائية وعضوات في الأحزاب السياسية، آذار/مارس-كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁵⁹ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع شخص مشارك في مفاوضات الوصول عبر الطرق إلى تعز، القاهرة، أيلول/سبتمبر 2019؛ ومع شخص من تعز مشارك في المفاوضات، تشرين الأول/أكتوبر 2019. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شخص مشارك في المفاوضات، القاهرة، كانون الثاني/يناير 2020.

⁶⁰ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أممي، عمان، أيلول/سبتمبر 2020. في الوقت الحاضر، يشكل "الإعلان المشترك" بين هادي والحوثيين النقطة المحورية لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى إعادة إطلاق المحادثات السياسية على المستوى الوطني. مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، "إحاطة إلى مجلس الأمن الدولي قدمها المبعوث الخاص إلى اليمن"، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

⁶¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط شاب، صنعاء، أيلول/سبتمبر 2019؛ ومع ناشطة في مجال حقوق المرأة والسلام، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ ومع عضو في توافق، عمان، نيسان/أبريل 2019. ومقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع كوكب النيباني، مؤسسة شبكة نساء من أجل اليمن، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ ومع باحث يعمل على قضايا تتعلق بعملية السلام، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

⁶² مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁶³ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أمال لطف الثور، قائدة حزب الأمل، آب/أغسطس 2019. المسؤولون الحوثيون يرفضون مثل هذه الاتهامات. ويقولون إن مقاربتهم إلى النوع الاجتماعي تقوم على المبادئ الإسلامية. وينكرون التمييز ضد النساء في المناطق التي يسيطرون عليها، ويقولون إن من حق النساء ممارسة أنوار في الحكومة وفي القطاع الخاص إذا كن يتمتعن بالكفاءات المطلوبة. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حوثي، صنعاء، تموز/يوليو 2020.

⁶⁴ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط وباحث، كانون الأول/ديسمبر 2020. بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة في كانون الأول/ديسمبر 2020، تعرضت نادية السقاف، وزيرة الإعلام السابقة لهجمات متكررة على منصات التواصل الاجتماعي لانتقادها تشكيل حكومة جميع أعضائها من الذكور.

IV. نحو سلام شامل مستدام

من شأن إشراك المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في جهود إنهاء الحرب اليمنية أن يحسن كثيراً من آفاق السلام. لقد فرضت هذه المجموعات نفسها، وتميزت الوساطة وتسوية النزاعات في مناطق مختلفة. ومع تحول الحرب بشكل متزايد إلى ما يشبه مجموعة معقدة من الصراعات المتشابكة، فإن مثل تلك الأصوات ستكون محورية لتحقيق الاستقرار المحلي خلال وقف إطلاق النار والعملية السياسية. علاوة على ذلك، من المرجح أن تشترط دعمها لتلك الترتيبات بأن يكون لها رأي في محتوى ما تتم مناقشته وما يتم الاتفاق عليه. قد يكون الوقت قد حان كي تصعد من مناصرتها، حيث تبدي الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي رغبة متزايدة بتبني مقاربة جديدة لإنهاء الحرب، وقد تجتمع قريباً لمناقشة خطوات جديدة، بما في ذلك توسيع المشاركة في المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة.⁶⁵

السؤال هنا هو: ما هو الشكل الذي ستبدو عليه الجهود الرامية إلى بناء سلام شامل ومستدام من الناحية العملية؟ يبدو أن العديد من الناشطين يتفقون على أن أفضل وسيلة لاستعادة المكاسب التي تم تحقيقها خلال الفترة الانتقالية بعد عام 2011، ولربط المجموعات المحلية التي يمكنها أن توفر اللحمة الشعبية اللازمة لتعزيز مفاوضات السلام على المستوى الوطني، يمكن أن تتمثل في تحديد حصص للأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني، وكذلك للنساء، في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. يمكن أن يطبق نظام الحصص على وفدي الحوثيين والحكومة أو على إشراك ممثلين مستقلين بصفتهم الشخصية، أو على كلا الحالتين.⁶⁶ لكن حتى لو كان من غير المرجح أن تغير الحصص من جوهر المواقف التفاوضية للأطراف، ينبغي توسيع المحادثات لتشمل طيفاً أوسع من الأطراف. إضافة إلى ذلك، فإن مساراً موازياً سيسمح بأن يكون للنساء، والمجتمع المدني وغير ذلك من المجموعات المهمة لكن التي ظلت حتى الآن ضعيفة التمثيل صوت في تخطيط وتنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار، وصيغة المفاوضات السياسية التالية، وجوهر التسوية السياسية. بعبارة أخرى ستولد هذه المجموعات عملية أكثر شفافية يمكن أن يخضع فيها المفاوضات للمساءلة بشكل أكثر علانية، وبالتالي الضغط عليهم لتقديم التنازلات.

لم تعد الحجج المقدمة ضد توسيع المفاوضات مقنعة. فبعض المسؤولين الأميين والدبلوماسيين يجادلون أن إضافة المزيد من الأطراف إلى الخليط الموجود، سواء كان من المجموعات المسلحة، أو الأحزاب أو المجتمع المدني، سيعقد جهود إنهاء الحرب ويطيل معاناة اليمنيين.⁶⁷ وبالفعل، فإن الاتفاق على حصص من المرجح أن يكون عملية طويلة، كما كانت خلال التحضير لمؤتمر الحوار الوطني. وقد جادل الدبلوماسيون منذ وقت طويل أنه إذا كان للحرب أن تنتهي بسرعة، ولعملية الحوار الوطني الشامل أن تُستأنف بشكل ما، لا ينبغي إقتال كاهل المفاوضات على المستوى الوطني بإضافة المزيد من الأطراف. لكن مع استمرار الحرب، نشأ وضع راهن جديد ذو طبيعة إقصائية، يبدو أن الحكومة والحوثيين عازمين على استدامته إلى وقت طويل ما بعد انتهاء القتال. بعد ست سنوات من الحرب، من الصعب الاقتناع بأن توسيع المفاوضات سيفرض كلفة أكبر من كلفة استمرار عملية تضم طرفين وحسب يمكن أن تنهي القتال مؤقتاً فقط وفشلت حتى الآن حتى في تحقيق ذلك.⁶⁸ إذا استمر أطراف الصراع في رفض وقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية، فإن الحجج المقدمة ضد عملية التوسيع على أساس القيود الزمنية ستنتهز أكثر فأكثر.

ثمة قيود، بالطبع، على مدى الشمولية التي يمكن أن تكون عليها العملية السياسية. ويمكن تصور أرضية وسطى بين الإطار الحالي وإطار موسع كثيراً يبني على مشاركة في العملية التي تقودها الأمم المتحدة دون أن يغرق تحت ثقل منات الأصوات. إن العثور على تلك الأرضية الوسطى سيتطلب تدابير استباقية من مبعوث الأمم المتحدة، وعلى الأرجح، عملاً من قبل مجلس الأمن الدولي. الآن وقد تم تنفيذ أحكام اتفاق الرياض بتشكيل حكومة جديدة أكثر تمثيلاً، يمكن أن يكون للفصائل المسلحة والسياسية الرئيسية المعارضة للحوثيين – وليس لمجموعة ضيقة اختارها هادي وحلقته – دور أكبر فيما تتم مناقشته في المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة. تشكل الحكومة الجديدة، التي تجمع مجموعة هادي إلى المجلس الانتقالي الجنوبي والفصائل السياسية والعسكرية المرتبطة به خطوة إيجابية كبيرة نحو عملية بناء سلام أكثر استدامة، لكن لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها ترسم الحدود الخارجية للتمثيل.

⁶⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين يعلمون في نيويورك، كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2020.

⁶⁶ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطين من الرجال والنساء والشباب اليمنيين، ومع قادة شبكات نسائية، وعضوات في الأحزاب السياسية، ومع يمنيين يعملون في منظمات غير حكومية محلية ودولية، آذار/مارس – كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁶⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميين، عمان، أيلول/سبتمبر 2019؛ ومع مسؤولين حوثيين، ومسؤولين في الحكومة اليمنية، عمان، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كانون الثاني/يناير 2020.

⁶⁸ لقد جادلت مجموعة الأزمات لصالح مثل هذا التوسيع للعملية السياسية. تقرير مجموعة الأزمات، إعادة التفكير في كيفية تحقيق السلام في اليمن، مرجع سابق.

سواء نجحت الاندفاعة نحو وقف شامل لإطلاق النار على مستوى البلاد، التي منحتها الولايات المتحدة طاقة جديدة، أم لم تنجح فإن ذلك لا ينبغي أن يصرف انتباه الوسطاء عن متطلب أن تكون العملية أكثر شمولية. سيكون تحديد نظام حصص إحدى الطرق لتحسين الوضع. إذا حددت الحكومة الجديدة حصة لمشاركة النساء من جانبها كممثلات لمكوناتها (على سبيل المثال، عضوات في مختلف الفصائل العسكرية/السياسية المعادية للحوثيين)، أو أن تفعل الأمم المتحدة ذلك بالنسبة لجميع الأطراف، يمكن أن تظهر المفاوضات مناظير أكثر تنوعاً، حتى لو استمرت الهواجس المتعلقة بالرمزية والسيطرة السياسية على المشاركين. في تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح غريفيث حصة 30% في المحادثات الجارية على المستوى الوطني لكنه لم يدعو مكتبه أو مجلس الأمن الدولي لإنفاذ ذلك كقاعدة، بدلاً من القول إنه "يشجع" الأطراف على تبني نظام الحصص طوعاً.⁶⁹ إن مجلس الأمن في الموقع الأفضل لتحويل هذا الطلب إلى مطلب.

خيار مكمل آخر يمكن أن يتمثل في دعوة مجلس الأمن الدولي رسمياً إلى عملية شاملة عبر قرار جديد أو بيان رئاسي، يمنح مبعوث الأمم المتحدة تفويضاً واضحاً بزيادة عدد الأطراف التي يشاركها مباشرة. وكجزء من البيان أو القرار، يمكن لأعضاء المجلس أن يضعوا متطلب مشاركة النساء في مفاوضات المسار 1 صراحة والدفع إلى مشاورات أوسع حول محتوى الاتفاق.

حتى عندها، إذا لجأ الحوثيون، أو حكومة هادي، وعلى الأرجح السعودية، إلى إعاقة جهود توسيع نطاق المشاركين في المفاوضات، فإن اتساع الأصوات بالكاد سيتجاوز ما ينص عليه اتفاق الرياض أصلاً. مجموعة صغيرة فقط من الأشخاص الإضافيين سيتمتعون بصوت محدود فقط، فقط عندما تبدأ المفاوضات الرسمية. عند تلك النقطة، قد يكون اللاعبون الرئيسيون، والسعوديين والحوثيين على نحو خاص، قد حضروا الأرضية لتسوية من خلال اجتماعات القنوات الخلفية، ينجم عنها اتفاق يستند حصرياً إلى مصالحهم الضيقة ومن غير المرجح أن ينهي الحرب.

للاتفاف على هذه المشكلة والدفع نحو عملية شاملة على المستوى الوطني، يمكن للأمم المتحدة وبدعم من جهات فاعلة دولية أخرى أن تطور مساراً موازياً للمفاوضات بين ممثلي الحكومات المحلية، ومجموعات النساء والشباب، وغيرها من منظمات المجتمع المدني. سيوفر هذا المسار قناة للعديد من المجموعات التي تركت خارج العملية السياسية الرئيسية التي تقودها الأمم المتحدة للعمل نحو منصة واسعة من الأولويات تغذي مفاوضات المسار 1. ويمكن للأمم المتحدة والمعنيين الدوليين الآخرين الانخراط بعدها وبناء القدرات في أوساط الطيف الواسع من المجموعات اللازمة للمحافظة على وقف إطلاق النار، في حال توصلت الأطراف إليه، ومنح هذه المجموعات وصولاً مباشراً إلى التسوية السياسية. كما سيساعد ذلك على المحافظة على وقف إطلاق النار وبناء المشاركة الشعبية في العملية التي تقودها الأمم المتحدة والعملية الانتقالية بعد الصراع.

يمكن أن يتطور هذا المسار الموازي – بل ينبغي أن يتطور – بصرف النظر عما يحدث في عملية المسار 1، أي حتى لو حدث بعض التوسع في عدد الأطراف التي تشملها المفاوضات على المستوى الوطني، وحتى – وربما بشكل خاص – إذا توقفت العملية التي تقودها الأمم المتحدة. لا ينبغي أن ينظر إلى هذه العملية على أنها إضافة يمكن التفكير فيها حالما يتم وضع مسودة الاتفاق. في النسخة المثلى، يمكن لمجموعة من الممثلين من المسار الموازي، يتم اختيارهم من قبل المشاركين، وبوجود حصة لممثلات المجموعات النسائية، دور محدد بوضوح في نقاشات المسار 1 ويكون لهم سلطة الفيتو على محتوى التسوية السياسية النهائية. ونتيجة لذلك، ستجبر الأطراف المتحاربة الرئيسية على التفاوض مع طيف أوسع من اللاعبين. ويمكن لهذه المجموعة أن تناقش إلى أي مدى يمكن لمخرجات الحوار الوطني لعام 2014، التي يدعي جميع الأطراف بما في ذلك الحوثيين دعمها، ومسودة دستور عام 2015، الأكثر إشكالية، أن تشكل الأساس لإطار سياسي في حقبة ما بعد الصراع.

إن إجراء مسح، ودراسة، وفهم وبناء علاقات مع المجموعات النسائية، ومجموعات المجتمع المدني والمجموعات المحلية، التي سيجعلها مثل ذلك المسار ضرورية، سيتطلب ممارسة الضغط على جميع الأطراف لمنح هذه المجموعات مجالاً للعمل. وأسس ذلك موجودة أصلاً. فثمة أعداد كبيرة من المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني على الأرض وخارج اليمن تعمل على قضايا تتراوح بين الاقتصاد والأمن وحقوق الإنسان. والعديد منها منخرط أصلاً في حوارات المسار 2، وبعضها وضع توصيات خاصة به للأمم المتحدة وغيرها. وسيتمثل التحدي الرئيسي في تحديد أي المجموعات سيتم إشراكها ومن ثم تطوير آليات للحوار فيما يتعلق بمحتوى الاتفاق. وسيتطلب جزء من العملية مساعدة المجموعات

⁶⁹ مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، "إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي قدمها المبعوث الخاص إلى اليمن السيد مارتن غريفيث، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020"، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

على تحسين قدرتها على دعم وقف إطلاق النار وآليات بناء السلام، والمجادلة بشكل وثيق الصلة في البنود المحددة في تسوية سياسية قابلة للتطبيق.

إن مثل هذه المقاربة ستتطلب وقتاً وتمويلاً لمنسقي الفعاليات، وبناء القدرات، والسفر والإقامة – وكلها بنود من المرجح أن تتجاوز القدرات والموارد المالية والبشرية للأمم المتحدة. يمكن للأطراف المعنية الدولية أن تملأ هذه الثغرة. ويمكن للجهات المانحة أن توجه المزيد من التمويل نحو تعزيز قوة المنظمات المحلية التي توفر الخدمات وتنخرط في بناء السلام استناداً إلى ما تعتقد أنه أولويات محلية. لقد دعت مجموعة الأزمات في الماضي إلى تأسيس مجموعة اتصال دولية برئاسة الأمم المتحدة من أجل اليمن. يمكن لمثل هذه المجموعة أن تدير تقسيم العمل بين الجهات المانحة لتمويل ومراقبة مثل هذه المبادرات، وتطوير مسار تفاوضي مواز، والقبول بمكانته على أساس يقترب من المساواة مع عملية المسار 1 إلى أكبر درجة ممكنة. تلعب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دوراً كبيراً في دعم المبادرات المحلية، وبالتالي فإنه من المنطقي أن تضطلع خدمة العمل الخارجي الأوروبية بالقيادة في هذه الحالة.

كما يمكن أيضاً تطوير مثل هذا المسار بالتنسيق مع الأمم المتحدة لضمان ألا ينظر إليه على أنه فعالية جانبية، بل مستقلة عن مكتب المبعوث، بحيث لا تعامل على أنها مجموعة فرعية لجهود الأمم المتحدة. تتمثل إحدى الأفكار في تشكيل تجمع للمجموعات اليمنية تتخذ المبادرة برعاية أوروبية. يمكن لمثل هذا التجمع أن يكون أكثر فعالية في إنتاج مقاربة جماعية لبناء السلام في اليمن من مسؤولي الأمم المتحدة المكلفين بحشد المبادرات المحلية الناجحة في إطار مقاربتهم هم.

مهما كان الشكل الذي سيتخذه المسار الموازي، ينبغي على الأمم المتحدة والجهات الدولية المعنية بعملية السلام اليمنية أن تضع الأرضية الآن، وليس عندما تجتمع الأطراف أخيراً. وهكذا سيكون لدى المشاركين في المسار 2 المزيد من الوقت لتطوير منصة موحدة، يمكن أن تشكل مصدراً للضغط على الأطراف التي تشرکہا الأمم المتحدة، عندما ترى تشكل ائتلاف واسع ومؤثر لديه رؤيته الخاصة لمستقبل اليمن.

V. الخلاصة

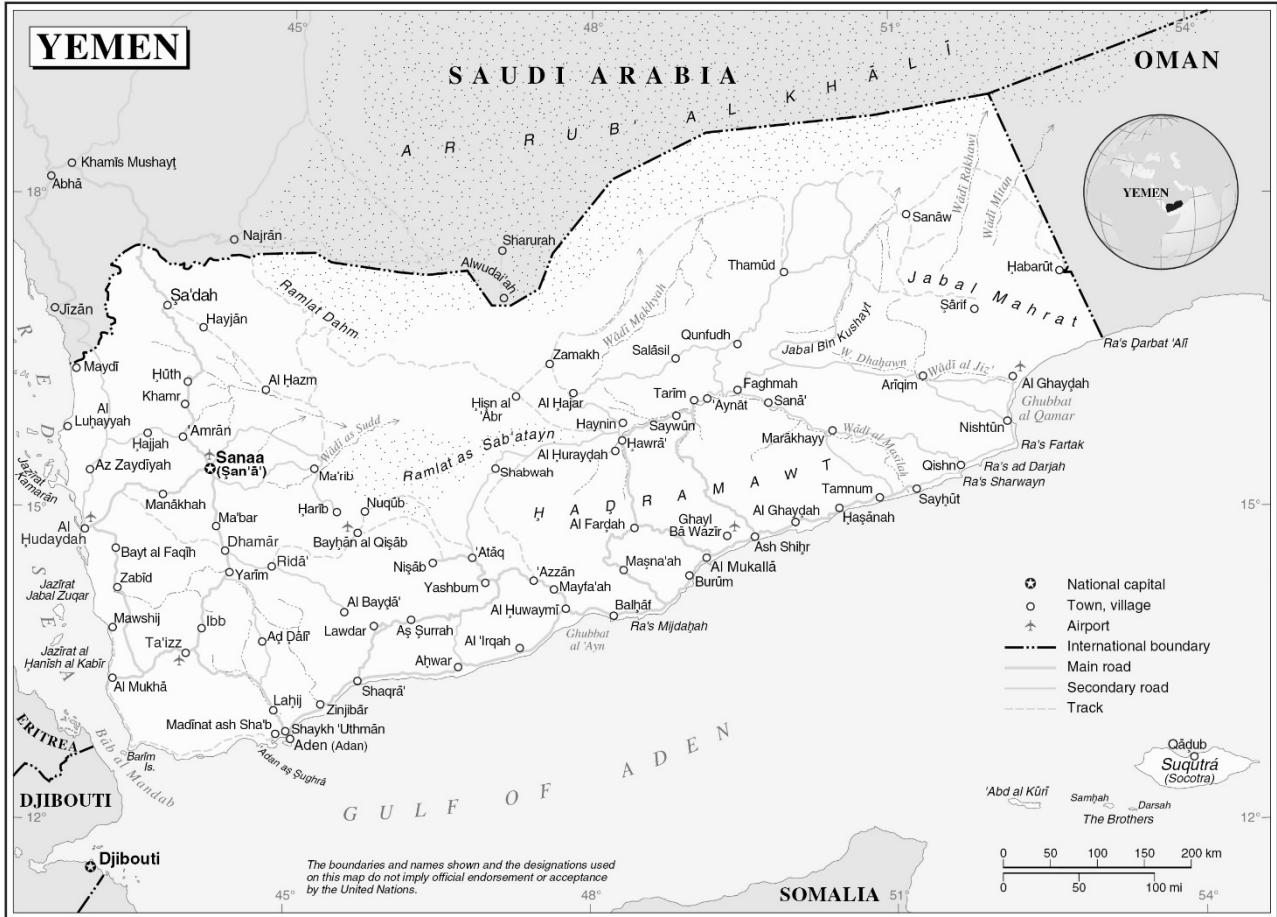
في حين أن التحولات الجارية في سياسة الولايات المتحدة حيال اليمن مشجعة، فإنها أثارت المخاوف لدى بعض اليمنيين. تخشى هذه المجموعة من أن الولايات المتحدة تركز بشكل رئيسي على إخراج نفسها والسعودية من الحرب. وتشعر بالقلق من أن الولايات المتحدة يمكن ببساطة أن تصمم نهاية لـ "الحرب الكبرى" بين الحوثيين من جهة، والحكومة والسعودية من جهة أخرى، وتترك دون معالجة "الحروب الصغيرة" المحلية بين اليمنيين وتتخلى عن العملية الانتقالية التي كانت جارية في اليمن قبل الحرب نحو الديمقراطية.

يشير النقاش حول دور المجتمع المدني والنساء في عملية السلام إلى أسئلة بشأن طبيعة السلام الذي سيتحقق في اليمن ومصالح من سيخدم. وسيعكس محتوى أي اتفاق مصالح أولئك الذين تفاوضوا عليه. إذا ظلت مكونات كبيرة ومهمة خارج الاتفاق، فإن التسوية النهائية لن تهمشها وحسب، بل ستلغي حوافزها لدعم المبادرات المحلية الحيوية لتحقيق الاستقرار ودعم السلام التي من شأنها أن تنجح أو تفشل أي هدنة. وبالتالي فإن من المهم أن تسأل الأطراف الدولية المعنية باليمن عن مدى مصداقية وديمومة أي تسوية لا تشمل مناظير جزء كبير من سكان البلاد.

يقول المسؤولون الأميركيون إنهم في اليمن على المدى البعيد. ويوافقون على أن عملية السلام ينبغي أن تكون شاملة. لكن المفقود حتى الآن هي بنية واضحة تمثل تلك العملية. بالإضافة إلى الدفع نحو التوصل إلى وقف لإطلاق النار، يمكن للولايات المتحدة، بل ينبغي عليها، العمل كمحفز لتصميم تلك البنية.

صنعاء/عدن/عمان/القاهرة/بروكسل، 18 آذار/مارس 2021

الملحق أ: خريطة اليمن



الملحق ب: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسويتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 80 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يتشارك رئاسة مجموعة الأزمات الرئيس والمدير العام التنفيذي لمجموعة فيوري ومؤسس مؤسسة رادكليف، فرانك غيوسترا، والنائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد (مارك) مالوخ – براون.

بعد تنحي رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي في كانون الثاني/يناير 2021 ليصبح مبعوث الولايات المتحدة إلى إيران، تولى اثنان من موظفي مجموعة الأزمات المخضرمين قيادة المؤسسة مؤقتاً إلى أن يتم تعيين بديل عنه. يضطلع ريتشارد آتود، مدير السياسات في مجموعة الأزمات، بدور الرئيس المؤقت وكفورت إيرو، مدير برنامج أفريقيا، بدور نائب الرئيس المؤقت.

يوجد المقر الرئيسي الدولي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، وأديس أبابا، والبحرين، وباكو، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، وكابول، وكيف، ومانبلا، ومكسيكو سيتي، وموسكو، وسيؤول، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، دائرة الشؤون الدولية الكندية، وزارة الخارجية الأيسلندية، وزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وزارة خارجية إمارة ليختنشتاين، وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في لوكسمبورغ، وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وزارة الخارجية القطرية، وزارة الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والبنك الدولي.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات الآتية: مؤسسة أدلفي للأبحاث، مؤسسة كارنيغي في نيويورك، فيسبوك، مؤسسة فورد، فريدريك-إيبيرت-شتيفتونغ، ومؤسسة غلوبال تشالنجز، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماكآثر، ومؤسسة أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، وشتيفتونغ ميركاتور.

آذار/مارس 2021

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2018

Special Reports and Briefings

Council of Despair? The Fragmentation of UN Diplomacy, Special Briefing N°1, 30 April 2019.

Seven Opportunities for the UN in 2019-2020, Special Briefing N°2, 12 September 2019.

Seven Priorities for the New EU High Representative, Special Briefing N°3, 12 December 2019.

COVID-19 and Conflict: Seven Trends to Watch, Special Briefing N°4, 24 March 2020 (also available in French and Spanish).

A Course Correction for the Women, Peace and Security Agenda, Special Briefing N°5, 9 December 2020.

Israel/Palestine

Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria, Middle East Report N°182, 8 February 2018 (also available in Arabic).

Averting War in Gaza, Middle East Briefing N°60, 20 July 2018 (also available in Arabic).

Rebuilding the Gaza Ceasefire, Middle East Report N°191, 16 November 2018 (also available in Arabic).

Defusing the Crisis at Jerusalem's Gate of Mercy, Middle East Briefing N°67, 3 April 2019 (also available in Arabic).

Reversing Israel's Deepening Annexation of Occupied East Jerusalem, Middle East Report N°202, 12 June 2019.

The Gaza Strip and COVID-19: Preparing for the Worst, Middle East Briefing N°75, 1 April 2020 (also available in Arabic).

Gaza's New Coronavirus Fears, Middle East Briefing N°78, 9 September 2020 (also available in Arabic).

Iraq/Syria/Lebanon

Averting Disaster in Syria's Idlib Province, Middle East Briefing N°56, 9 February 2018 (also available in Arabic).

Winning the Post-ISIS Battle for Iraq in Sinjar, Middle East Report N°183, 20 February 2018 (also available in Arabic).

Saudi Arabia: Back to Baghdad, Middle East Report N°186, 22 May 2018 (also available in Arabic).

Keeping the Calm in Southern Syria, Middle East Report N°187, 21 June 2018 (also available in Arabic).

Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State, Middle East Report N°188, 30 July 2018 (also available in Arabic).

How to Cope with Iraq's Summer Brushfire, Middle East Briefing N°61, 31 July 2018.

Saving Idlib from Destruction, Middle East Briefing N°63, 3 September 2018 (also available in Arabic).

Prospects for a Deal to Stabilise Syria's North East, Middle East Report N°190, 5 September 2018 (also available in Arabic).

Reviving UN Mediation on Iraq's Disputed Internal Boundaries, Middle East Report N°194, 14 December 2018 (also available in Arabic).

Avoiding a Free-for-all in Syria's North East, Middle East Briefing N°66, 21 December 2018 (also available in Arabic).

Lessons from the Syrian State's Return to the South, Middle East Report N°196, 25 February 2019.

The Best of Bad Options for Syria's Idlib, Middle East Report N°197, 14 March 2019 (also available in Arabic).

After Iraqi Kurdistan's Thwarted Independence Bid, Middle East Report N°199, 27 March 2019 (also available in Arabic and Kurdish).

Squaring the Circles in Syria's North East, Middle East Report N°204, 31 July 2019 (also available in Arabic).

Iraq: Evading the Gathering Storm, Middle East Briefing N°70, 29 August 2019 (also available in Arabic).

Averting an ISIS Resurgence in Iraq and Syria, Middle East Report N°207, 11 October 2019 (also available in Arabic).

Women and Children First: Repatriating the Westerners Affiliated with ISIS, Middle East Report N°208, 18 November 2019.

Ways out of Europe's Syria Reconstruction Conundrum, Middle East Report N°209, 25 November 2019 (also available in Arabic and Russian).

Steadying the New Status Quo in Syria's North East, Middle East Briefing N°72, 27 November 2019 (also available in Arabic).

Easing Syrian Refugees' Plight in Lebanon, Middle East Report N°211, 13 February 2020 (also available in Arabic).

Silencing the Guns in Syria's Idlib, Middle East Report N°213, 15 May 2020 (also available in Arabic).

Pulling Lebanon out of the Pit, Middle East Report N°214, 8 June 2020 (also available in Arabic).

Iraq: Fixing Security in Kirkuk, Middle East Report N°215, 15 June 2020 (also available in Arabic).

Exiles in Their Own Country: Dealing with Displacement in Post-ISIS Iraq, Middle East Briefing N°79, 19 October 2020 (also available in Arabic).

How Europe Can Help Lebanon Overcome Its Economic Implosion, Middle East Report N°219, 30 October 2020 (also available in Arabic).

Avoiding Further Polarisation in Lebanon, Middle East Briefing N°81, 10 November 2020 (also available in Arabic).

North Africa

Stemming Tunisia's Authoritarian Drift, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French and Arabic).

Libya's Unhealthy Focus on Personalities, Middle East and North Africa Briefing N°57, 8 May 2018.

Making the Best of France's Libya Summit, Middle East and North Africa Briefing N°58, 28 May 2018 (also available in French).

Restoring Public Confidence in Tunisia's Political System, Middle East and North Africa Briefing N°62, 2 August 2018 (also available in French and Arabic).

After the Showdown in Libya's Oil Crescent, Middle East and North Africa Report N°189, 9 August 2018 (also available in Arabic).

Breaking Algeria's Economic Paralysis, Middle East and North Africa Report N°192, 19 November 2018 (also available in Arabic and French).

Decentralisation in Tunisia: Consolidating Democracy without Weakening the State, Middle East and North Africa Report N°198, 26 March 2019 (only available in French).

Addressing the Rise of Libya's Madkhali-Salafis, Middle East and North Africa Report N°200, 25 April 2019 (also available in Arabic).

Post-Bouteflika Algeria: Growing Protests, Signs of Repression, Middle East and North Africa Briefing N°68, 26 April 2019 (also available in French and Arabic).

Of Tanks and Banks: Stopping a Dangerous Escalation in Libya, Middle East and North Africa Report N°201, 20 May 2019.

Stopping the War for Tripoli, Middle East and North Africa Briefing N°69, 23 May 2019 (also available in Arabic).

Avoiding a Populist Surge in Tunisia, Middle East and North Africa Briefing N°73, 4 March 2020 (also available in French).

Algeria: Bringing Hirak in from the Cold? Middle East and North Africa Report N°217, 27 July 2020 (also available in Arabic and French).

Fleshing Out the Libya Ceasefire Agreement, Middle East and North Africa Briefing N°80, 4 November 2020 (also available in Arabic).

Time for International Re-engagement in Western Sahara, Middle East and North Africa Briefing N°82, 11 March 2021.

Iran/Yemen/Gulf

The Iran Nuclear Deal at Two: A Status Report, Middle East Report N°181, 16 January 2018 (also available in Arabic and Farsi).

Iran's Priorities in a Turbulent Middle East, Middle East Report N°184, 13 April 2018 (also available in Arabic).

How Europe Can Save the Iran Nuclear Deal, Middle East Report N°185, 2 May 2018 (also available in Persian and Arabic).

Yemen: Averting a Destructive Battle for Hodeida, Middle East Briefing N°59, 11 June 2018.

The Illogic of the U.S. Sanctions Snapback on Iran, Middle East Briefing N°64, 2 November 2018 (also available in Arabic).

The United Arab Emirates in the Horn of Africa, Middle East Briefing N°65, 6 November 2018 (also available in Arabic).

How to Halt Yemen's Slide into Famine, Middle East Report N°193, 21 November 2018 (also available in Arabic).

On Thin Ice: The Iran Nuclear Deal at Three, Middle East Report N°195, 16 January 2019 (also available in Farsi and Arabic).

Saving the Stockholm Agreement and Averting a Regional Conflagration in Yemen, Middle East Report N°203, 18 July 2019 (also available in Arabic).

Averting the Middle East's 1914 Moment, Middle East Report N°205, 1 August 2019 (also available in Farsi and Arabic).

After Aden: Navigating Yemen's New Political Landscape, Middle East Briefing N°71, 30 August 2019 (also available in Arabic).

Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact, Middle East Report N°206, 19 September 2019 (also available in Arabic).

The Iran Nuclear Deal at Four: A Requiem?, Middle East Report N°210, 16 January 2020 (also available in Arabic and Farsi).

Preventing a Deadly Showdown in Northern Yemen, Middle East Briefing N°74, 17 March 2020 (also available in Arabic).

Flattening the Curve of U.S.-Iran Tensions, Middle East Briefing N°76, 2 April 2020 (also available in Arabic).

The Urgent Need for a U.S.-Iran Hotline, Middle East Briefing N°77, 23 April 2020 (also available in Farsi).

The Middle East between Collective Security and Collective Breakdown, Middle East Report N°212, 27 April 2020 (also available in Arabic).

Rethinking Peace in Yemen, Middle East Report N°216, 2 July 2020 (also available in Arabic).

Iran: The U.S. Brings Maximum Pressure to the UN, Middle East Report N°218, 18 August 2020 (also available in Arabic).

The Iran Nuclear Deal at Five: A Revival?, Middle East Report N°220, 15 January 2021 (also available in Arabic and Farsi).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

INTERIM PRESIDENT

Richard Atwood

Crisis Group Chief of Policy

INTERIM VICE PRESIDENT

Comfort Ero

Crisis Group Africa Program Director

CO-CHAIRS

Lord (Mark) Malloch-Brown

Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme

Frank Giustra

President & CEO, Fiore Group; Founder, Radcliffe Foundation

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola

Founder and Chairman, FATE Foundation

Hushang Ansary

Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Gérard Araud

Former Ambassador of France to the U.S.

Carl Bildt

Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino

Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Cheryl Carolus

Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattai

Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Ahmed CharaiChairman and CEO of Global Media Holding and publisher of the Moroccan weekly *L'Observateur***Nathalie Delapalme**

Executive Director and Board Member at the Mo Ibrahim Foundation

Hailemariam Desalegn Boshe

Former Prime Minister of Ethiopia

Alexander Downer

Former Australian Foreign Minister and High Commissioner to the United Kingdom

Sigmar Gabriel

Former Minister of Foreign Affairs and Vice Chancellor of Germany

Hu Shuli

Editor-in-Chief of Caixin Media; Professor at Sun Yat-sen University

Mo Ibrahim

Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wadah Khanfar

Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

Nasser al-Kidwa

Chairman of the Yasser Arafat Foundation; Former UN Deputy Mediator on Syria

Bert Koenders

Former Dutch Minister of Foreign Affairs and Under-Secretary-General of the United Nations

Andrey Kortunov

Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev

Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Tzipi Livni

Former Foreign Minister and Vice Prime Minister of Israel

Helge Lund

Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Susana Malcorra

Former Foreign Minister of Argentina

William H. McRaven

Retired U.S. Navy Admiral who served as 9th Commander of the U.S. Special Operations Command

Shivshankar Menon

Former Foreign Secretary of India; former National Security Adviser

Naz Modirzadeh

Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Federica Mogherini

Former High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy

Saad Mohseni

Chairman and CEO of MOBY Group

Marty Natalegawa

Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Ayo Obe

Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

Meghan O'Sullivan

Former U.S. Deputy National Security Adviser on Iraq and Afghanistan

Thomas R. Pickering

Former U.S. Under-Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Kerry Propper

Managing Partner of ATW Partners; Founder and Chairman of Chardan Capital

Ahmed Rashid

Author and Foreign Policy Journalist, Pakistan

Ghassan Salamé

Former UN Secretary-General's Special Representative and Head of the UN Support Mission in Libya; Former Minister of Culture of Lebanon; Founding Dean of the Paris School of International Affairs, Sciences Po University

Juan Manuel Santos Calderón

Former President of Colombia; Nobel Peace Prize Laureate 2016

Ellen Johnson Sirleaf

Former President of Liberia

Alexander Soros

Deputy Chair of the Global Board, Open Society Foundations

George Soros

Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Jonas Gahr Støre

Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

Lawrence H. Summers

Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Darian Swig

Founder and President, Article 3 Advisors; Co-Founder and Board Chair, Article3.org

Helle Thorning-Schmidt

CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi

Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
BP	(2) Anonymous	Stephen Robert
Shearman & Sterling LLP	David Brown & Erika Franke	Alexander Soros
White & Case LLP	The Edelman Family Foundation	Ian R. Taylor

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
(1) Anonymous	(3) Anonymous	David Jannetti
APCO Worldwide Inc.	Mark Bergman	Faisal Khan
Chevron	Stanley Bergman & Edward Bergman	Cleopatra Kitt
Edelman UK & Ireland	Peder Bratt	Samantha Lasry
Eni	Lara Dauphinee	Jean Manas & Rebecca Haile
Equinor	Herman De Bode	Dror Moreh
Ninety One	Ryan Dunfield	Lise Strickler & Mark Gallogly Charitable Fund
Tullow Oil plc	Tanaz Eshaghian	The Nommontu Foundation
Warburg Pincus	Seth & Jane Ginns	Brian Paes-Braga
	Ronald Glickman	Kerry Propper
	Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti	Duco Sickinghe
	Geoffrey Hsu	Nina K. Solarz
		Raffi Vartanian

AMBASSADOR COUNCIL

Rising leaders from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Christina Bache	Reid Jacoby	Betsy (Colleen) Popken
Alieu Bah	Tina Kaiser	Sofie Roehrig
Amy Benziger	Jennifer Kanyamibwa	Perfecto Sanchez
James Blake	Gillian Lawie	Rahul Sen Sharma
Thomas Cunningham	David Litwak	Chloe Squires
Matthew Devlin	Madison Malloch-Brown	Leeanne Su
Sabrina Edelman	Megan McGill	AJ Twombly
Sabina Frizell	Hamesh Mehta	Theodore Waddelov
Sarah Covill	Clara Morain Nabity	Zachary Watling
Lynda Hammes	Gillian Morris	Grant Webster
Joe Hill	Duncan Pickard	Sherman Williams
Lauren Hurst	Lorenzo Piras	Yasin Yaqubie

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari Chairman Emeritus	Shlomo Ben-Ami	Wolfgang Ischinger
	Christoph Bertram	Aleksander Kwasniewski
	Lakhdar Brahimi	Ricardo Lagos
George Mitchell Chairman Emeritus	Kim Campbell	Joanne Leedom-Ackerman
	Jorge Castañeda	Todung Mulya Lubis
	Joaquim Alberto Chissano	Graça Machel
Gareth Evans President Emeritus	Victor Chu	Jessica T. Mathews
	Mong Joon Chung	Miklós Németh
	Sheila Coronel	Christine Ockrent
Kenneth Adelman	Pat Cox	Timothy Ong
Adnan Abu-Odeh	Gianfranco Dell'Alba	Roza Otunbayeva
HRH Prince Turki al-Faisal	Jacques Delors	Olara Otunnu
Celso Amorim	Alain Destexhe	Lord (Christopher) Patten
Óscar Arias	Mou-Shih Ding	Surin Pitsuwan
Richard Armitage	Uffe Ellemann-Jensen	Fidel V. Ramos
Diego Arria	Stanley Fischer	Olympia Snowe
Zainab Bangura	Carla Hills	Javier Solana
Nahum Barnea	Swanee Hunt	Pär Stenbäck
Kim Beazley		